



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



عنوان المذكرة

دراسة قياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2021)

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:
- ساحلي لزهري

من إعداد:
- بوصليج أمينة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
صيد فاتح	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
ساحلي لزهري	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا
شرشوق سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2023/2022



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 أوت 1955 - سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



عنوان المذكرة

دراسة قياسية لأثر السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (1990-2021)

مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي في شعبة العلوم الاقتصادية
تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

تحت إشراف:
- ساحلي لزه

من إعداد:
- بوصليج أمينة

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
صيد فاتح	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	رئيسا
شرشوق سمير	أستاذ التعليم العالي	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	ممتحنا
ساحلي لزه	أستاذ محاضر "أ"	جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة	مشرفا

السنة الجامعية: 2022/2023

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات؛

أهدي ثمرة نجاحي إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد في مساعدتي ولو

بالكلمة الطيبة وعلى رأسهم امي وابي وزوجي سندي؛

كما اهدي هذا النجاح أيضا إلى كل طالب يسعى خلف البحث العلمي؛

وإلى كل من سينتفع بها؛

الشكر

نتقدم بعظيم الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور ساحلي لزهري على إشرافه وحسن تعاونه، إذ

كان له أكبر الأثر في إنجاز هذه الدراسة.

ثم نرجي الشكر فائقه، والثناء أجله إلى أعضاء لجنة المناقشة كل باسمه على تفضلهما بمناقشة

هذه الدراسة.

ونشكر شكرا غير مقطوع كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل.

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى قياس وتحليل أثر السياستين النقدية والمالية في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)، وقد وظفت الدراسة المنهج القياسي الحديث المبني على استخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع (ARDL)، من خلال الاعتماد على مجموعة من المتغيرات النقدية والمالية المؤثرة في النمو الاقتصادي في الجزائر والمتمثلة في العرض النقدي وسعر الصرف الحقيقي والإنفاق الحكومي.

وتوصلت الدراسة التطبيقية إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي، العرض النقدي، سعر الصرف والإنفاق الحكومي، حيث جاءت جميع المتغيرات التفسيرية معنوية عند مستويات دلالة تتراوح بين 5%، باستثناء متغير الإنفاق الحكومي الذي جاء تأثيره إيجابيا لكنه غير معنوي إحصائيا. كما أثبتت نتائج نموذج تصحيح الخطأ والمرونة معنوية جميع المتغيرات التفسيرية عند مستويات دلالة تتراوح بين 1% و 10%، ومثلما كان متوقعا جاء معامل تصحيح الخطأ سالبا ومعنويا مما يدل على أن النموذج المقدر يحتوي فعلا على آلية العودة إلى الحالة التوازنية من جديد.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي، السياسة النقدية، السياسة المالية، العرض النقدي، الإنفاق الحكومي، سعر الصرف، ARDL.

Abstract

This study aims to measure and analyze the impact of monetary and fiscal policies on economic growth in Algeria during the period (1990-2021). And the financial that affects economic growth in Algeria, represented in the money supply, the real exchange rate, and government spending.

The applied study concluded that there is a long-term equilibrium relationship between economic growth, money supply, exchange rate and government spending. The results of the error-correction and flexibility model also demonstrated the significance of all explanatory variables at significance levels ranging between 1% and 10%.

As expected, the error correction coefficient was negative and significant, which indicates that the estimated model actually contains a mechanism for returning to the equilibrium state again.

Keywords: economic growth, monetary policy, fiscal policy, money supply, government spending, exchange rate, ARDL.

الفهرس

10.....	قائمة الجداول
11.....	قائمة الأشكال
12.....	قائمة الملاحق
15.....	المقدمة
Erreur ! Signet non défini.	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة
21.....	المبحث الأول: الإطار النظري للسياستين المالية والنقدية
21.....	المطلب الأول: السياسة المالية
21.....	الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية
21.....	الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية
22.....	الفرع الثالث: أدوات السياسة المالية
23.....	المطلب الثاني: السياسة النقدية
23.....	الفرع الأول: مفهوم السياسة النقدية
24.....	الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية
25.....	الفرع الثالث: أدوات السياسة النقدية
29.....	المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية
30.....	المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي
30.....	المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي
30.....	المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي
43.....	المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي
45.....	المطلب الرابع: أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي
46.....	المبحث الثالث: الدراسات السابقة
46.....	المطلب الأول: الدراسات السابقة الوطنية
48.....	المطلب الثاني: الدراسات السابقة العربية
50.....	المطلب الثالث: الدراسات السابقة الأجنبية
50.....	المطلب الرابع: القيمة المضافة
57.....	الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

57.....	المبحث الاول: دراسة تحليلية للمتغيرات
57.....	المطلب الاول: تطور العرض النقدي (M2) في الجزائر للفترة (1990-2021).
59.....	المطلب الثاني: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PIBper) (مؤشر النمو الاقتصادي) في الجزائر للفترة (1990 – 2021)
60.....	المطلب الثالث: تطور سعر الصرف الرسمي (Tch) في الجزائر للفترة (1990 – 2021)
61.....	المطلب الرابع: تطور الانفاق الحكومي (G) في الجزائر للفترة 1990 - 2021
64... ..	المبحث الثاني: الإطار النظري لمنهجيته الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL)
64.....	المطلب الاول: تعريف منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL)
64.....	المطلب الثاني: شروط منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات زمنية المتباطئة الموزعة (ARDL)
65.....	المطلب الثالث: مميزات منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL)
66.....	المطلب الرابع: خطوات تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL)
66.....	الفرع الأول: اختبار فيليبس وبيرون (PP):
68.....	الفرع الثاني: اختبار ديكي فولر الموسع (ADF):
68.....	الفرع الثالث: الاختبارات التشخيصية:
71.....	المبحث الثالث: دراسة قياسية للمتغيرات
71.....	المطلب الأول: عرض المتغيرات ودراسة خصائصها
71.....	الفرع الأول: توصيف نموذج الدراسة
71.....	الفرع الثاني: دراسة الاستقرارية (جذر الوحدة) لمتغيرات الدراسة
73.....	الفرع الثالث: تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة
73.....	الفرع الرابع: اختبار حدود التكامل المشترك (Bounds Test)
74.....	المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL
74.....	الفرع الأول: تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ
76.....	الفرع الثاني: تقدير العلاقة طويلة الأجل
77.....	الفرع الثالث: اختبارات التشخيص
78.....	الفرع الرابع: اختبار السكون للنموذج المقدر (Stability Test)
81.....	الخاتمة
86.....	المراجع
91.....	الملاحق
91.....	ملحق 1 : تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة(1990-2021)

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الجدول
37	مقارنة بين الدراسات المحلية والدراسة الحالية	1
38	مقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية.	2
39	قارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية	3
58	نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى	4
59	نتائج اختبار جذر الوحدة عند الفرق الأول	5
60	فترات الإبطاء المثلى التي حددها معيار Akaike تلقائياً لنموذج (ARDL)	6
61	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود لنموذج ARDL	7
62	تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأمد لنموذج ARDL	8
63	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL	9
64	نتائج الاختبارات التشخيصية	10

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الشكل
44	تطور العرض النقدي (M2) في الجزائر للفترة (1990 - 2021)	1
46	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PIBper) (مؤشر النمو الاقتصادي) في الجزائر للفترة (1990 - 2021)	2
47	تطور سعر الصرف الرسمي (Tch) في الجزائر للفترة (1990 - 2021)	3
48	تطور الانفاق الحكومي (G) في الجزائر للفترة (1990 - 2021)	4
65	المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة	5
65	المجموع التراكمي للبواقي المعاودة	6

قائمة الملاحق

الصفحة	العنوان	الملحق
76	تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2021)	1
77	نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى	2
77	نتائج اختبار جذر الوحدة عند الفرق الأول	3
78	فترات الإبطاء المثلى التي حددها معيار Akaike تلقائياً لنموذج (ARDL)	4
78	نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود لنموذج ARDL	5
78	تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأمد لنموذج ARDL	6
79	نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL	7
79	نتائج الاختبارات التشخيصية	8

قائمة الاختصارات والرموز

المعنى باللغة الفرنسية	المعنى باللغة العربية	الاختصار
Produit Intérieur Brut	يمثل الناتج المحلي الاجمالي	PIB
dépenses Gouvernementales	يمثل الانفاق الحكومي	G
Masse Monétaire	يمثل الكتلة النقدية	M2
Taux de change	يمثل سعر الصرف	Tch

مقدمة

مقدمة

تعتبر السياسة المالية والنقدية من المكونات الأساسية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة، حيث يعتبر استقرار معدلات النمو الاقتصادي الهدف الأساسي الذي تسعى من أجله الحكومات باستخدام مؤثرات السياسة المالية والنقدية، إلا أن تأثير وفعالية كل من هاتين السياستين لتعزيز فرص النمو الاقتصادي كان محل جدل كبير بين المفكرين والمنظرين والباحثين في المجال الاقتصادي، حيث يرى الكينزيون أن السياسة المالية أكثر فعالية في إحداث الآثار المرغوبة من خلال الضريبة، الدين العام والانفاق العام، عكس النقديين الذين يعتبرون أن السياسة النقدية أكثر فعالية في تحفيز ودفع عجلة النمو الاقتصادي، وبالتالي تحقيق معدلات نمو مرتفعة في ظل استقرار الأسعار.

تعتبر السياسة المالية والنقدية من أهم الوسائل الفعالة التي تسمح بمواجهة وتصحيح الاختلالات التوازنية الموجودة في الاقتصاد الوطني، وذلك عن طريق أدواتها التي تعمل على الرفع من معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر من أهم الأهداف التي تسعى إليها أغلب الدول، والجزائر كغيرها من الاقتصادات الأخرى قامت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية خصوصا في سياساتها المالية والنقدية بهدف تغيير وتحسين الوضع الاقتصادي القائم والخروج من الحالة الحرجة التي يعيشها الاقتصاد الوطني والتي تميزت بضعف معدلات النمو الاقتصادي، وفي هذه الإصلاحات عرفت كل من السياسة المالية والنقدية تعديلات وتغيرات جذرية كان السعي من خلالها نحو الرفع من معدلات النمو الاقتصادي.

أولاً: إشكالية الدراسة

مما سبق يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية للموضوع بالشكل التالي:

ما مدى تأثير السياستين المالية والنقدية في النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-

2021)؟

تندرج تحت الإشكالية الرئيسية مجموعة من الأسئلة الفرعية أهمها:

1. ما العلاقة بين مؤشر الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-

2021)؟

2. ما العلاقة بين مؤشر سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-

2021)؟

3. ما العلاقة بين مؤشر الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021)؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

- توجد علاقة إيجابية ومعنوية بين مؤشر الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2021).
- توجد علاقة سلبية ومعنوية بين مؤشر سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2021).
- توجد علاقة إيجابية ومعنوية بين مؤشر الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2021).

ثالثا: مبررات اختبار موضوع الدراسة

- ابراز الأهمية التي تكتسبها السياسة المالية والنقدية في دفع حركة التنمية وتحقيق نمو اقتصادي؛
- حب الاطلاع شجعني على اختيار هذا الموضوع؛
- الرغبة في إجراء دراسة قياسية.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- توضيح أهمية السياسة النقدية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (النمو الاقتصادي)؛
- توضيح أهمية السياسة المالية في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية (النمو الاقتصادي)؛
- تحديد الأداة الأكثر تأثيرا من بين أدوات السياسة النقدية؛
- ابراز دور السياسات النقدية والمالية في الجزائر في تحقيق نمو اقتصادي.

خامسا: أهمية الدراسة

تتمثل أهمية هذه الدراسة من أهمية التنسيق بين السياسة النقدية والمالية في إطار السياسة الاقتصادية لتحقيق أهداف هذه الأخيرة والتي من بينها السعي لتحقيق نمو اقتصادي، كما تتضح أهمية هذه الدراسة مما ستسفر عنه من نتائج، ما تقدمه من مقترحات في إطار رفع كفاءة السياسة الاقتصادية وفق السن واسعة لتحديد الأهداف والأدوات المناسبة التي تتسجم مع الأوضاع الاقتصادية السائدة وما يساهم في تطوير الاقتصاد الوطني.

سادسا: حدود الدراسة

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على دراسة حالة الجزائر.

الحدود الزمنية: اقتصرت فترة الدراسة على الفترة الممتدة من 1990 إلى 2021.

سابعا: منهج الدراسة

استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي والتحليلي وذلك من أجل الإلمام بالجوانب النظرية للموضوع أي من خلال وصف متغيرات الدراسة وتحليل تطورها خلال فترة الدراسة، والاعتماد على الأرقام والإحصائيات المتوفرة، استوجب علينا إتباع المنهج القياسي لقياس وتحليل أثر المتغيرات التفسيرية على المتغير المفسر بالاعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، وتحديد العلاقة فيما بينهم وذلك بتوظيف برنامج Eviews 12 الذي يتعامل مع خصائص السلاسل الزمنية.

ثامنا: هيكل الدراسة

تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة.

الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة

تطرقنا إلى الإطار النظري لموضوع أثر السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي، حيث تركز السياسة النقدية على الأدوات التشغيلية، الأهداف الوسيطة والنهائية، حيث تعتبر هذه الأدوات المتغيرات التي يتم التحكم فيها مباشرة من قبل البنك المركزي، أما السياسة المالية فتعتبر من أهم أدوات السياسة الاقتصادية فهي تبحث في مختلف الظواهر المالية لتحليل أوجه النشاط المالي لتعين الدولة على المساهمة في تحقيق أهداف المجتمع، ثم تطرقنا إلى النمو الاقتصادي وهو نتيجة جملة من عوامل الإنتاج: العمل، رأس المال والتكنولوجيا، إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى لها تأثير على حجم الناتج المحلي، ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي وتوصلنا إلى وجود علاقة فاعلية وتبادلية بين السياسة المالية و النقدية لتحقيق النمو الاقتصادي، ثم تكلمنا عن الدراسات السابقة التي توصلنا من خلالها إلى وجود نقاط تشابه واختلاف مع الموضوع.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

تطرقنا إلى تحليل العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي والتي تتمثل في الانفاق الحكومي، سعر الصرف والكتلة النقدية، ثم تحليل الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية لاهم المتغيرات المؤثرة في

النمو الاقتصادي وذلك بدراسة اختبارات السلاسل الزمنية منها اختبار ديكي فولر وفليبس وبيرون وصولا الى دراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) واستخراج اهم النتائج المتوصل إليها.

الفصل الأول

تمهيد

تعتبر السياسة المالية والنقدية هي الاستراتيجيات الرسمية التي تستخدمها حكومة بلد ما وبينكه المركزي لتعزيز أهدافها الاقتصادية.

من خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى ثلاث مباحث: **المبحث الأول** تناولنا فيه المطار المفاهيمي لكل من السياسيين المالية والنقدية، **المبحث الثاني** تطرقنا فيه إلى النمو الاقتصادي بصفة عامة، أما **المبحث الثالث** فقد اطلعنا فيه على بعض الدراسات الأجنبية والعربية والمحلية التي تتناول نفس موضوع دراستنا.

المبحث الأول: الإطار النظري للسياستين المالية والنقدية

المطلب الأول: السياسة المالية

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية

يقضي المفهوم العام للسياسة المالية الإحاطة بمختلف التعاريف التي تطورت مع تطور الفكر الاقتصادي، وقد اختلف مفهومها بشكل كبير وواسع حتى أصبحت تمثل الأداة العامة للدولة ويمكن ذكر بعض التعاريف فيما يلي:

- يقصد بالسياسة المالية مجموعة من الأهداف والتوجهات والإجراءات والأنشطة التي تتبناها الدولة للتأثير على الاقتصاد الوطني والمجتمع بما يحافظ على استقراره العام وتميمته ومعالجة مشاكله ومواجهة كل الظروف المتغيرة¹.
- السياسة المالية هي طريقة أو برنامج عمل مالي تتبعه الدولة باستخدام ادواتها المختلفة لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية².
- من خلال التعاريف السابقة نستخلص التعريف العام للسياسة المالية وهي استخدام السلطات العامة للأدوات التي تمكن للسياسة المالية ان نستخدمها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الفرع الثاني: أهداف السياسة المالية

تسعى السياسة المالية لتحقيق جملة من الأهداف من بينها ما يلي³:

التوازن الاجتماعي: ويقصد به وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية في حدود إمكانياته، ولا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد.

¹ محمود حسين الوادي و زكرياء احمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، الاردن، الطبعة الأولى، 2007، ص: 212.

² بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، اطروحة

دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر (2015-2016)، ص: 41.

³ مناصرة خولة، أثر السياسة المالية على أداء سوق الأوراق المالية، دراسة حالة الاردن (خلال الفترة 1990_2014)، اطروحة

مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2015-2016، ص ص: 22،

التوازن العام: يقصد به التوازن بين مجموع الإنفاق العمومي (نفقات الأفراد للاستهلاك، والاستثمار، بالإضافة الى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج الوطني، ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد من الطرق من بينها: الضرائب والقروض، الإعانات والاعفاءات المشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

التوازن المالي: يقصد به استخدام موارد الدولة، بشكل يراعي ثلاثة جوانب:

الاول: ان النظام الضريبي يلائم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة والوفرة.

الثاني: يتعلق بالتمويل على عدالة توزيع الدخل ومواعيد الجباية وملاءمتها من حيث

النسب المحددة.

الثالث: يخص استخدام القروض العامة لأغراض إنتاجية.

التوازن الاقتصادي: معني التوازن الاقتصادي هو الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، ولذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام معا للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، ويتحقق التوازن بين القطاعين الخاص والعام عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والعامة معا إلى أقصى حد مستطاع أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل.

الفرع الثالث: أدوات السياسة المالية

يمكن للحكومة ان تؤثر في المجال الاقتصادي العام عن طريق استخدام ادواتها الرئيسية حيث¹:

الضرائب والرسوم: تعد الضريبة اهم ادوات السياسة المالية ومصدر لإيرادات الدولة، وهي تشمل الضرائب المباشرة وغير المباشرة بكافة انواعها، من أجل تحقيق اهداف معينة تخدم السياسة الاقتصادية، وتعتبر السياسة الضريبية عن مجموع التدابير ذات الطابع الضريبي المتعلق بتنظيم التحصيل الضريبي قصد التأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي حسب التوجهات العامة للاقتصاد من جهة، وتغطية النفقات العمومية من جهة أخرى.

¹ مسغوني سهام، التكامل بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تقلبات سعر النفط، دراسة مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية للفترة (1990-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (LMD) في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2020-2021، ص ص: 12، 13..

الانفاق الحكومي: هو اعتماد مالي أقر من السلطة التشريعية اجيز في الميزانية العمومية، تقوم بها الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمؤسسات والهيئات العامة ومؤسسات القطاع العام التابعة للدولة، بهدف تحقيق منفعة عامة واشباع حاجات عامة، وترجع أهمية هذه الأداة كونها تستخدمها الدولة من خلال سياستها الاقتصادية في تحقيق أهدافها النهائية التي تسعى إليها فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة وعليه يمكن تلخيص عناصر النفقة العامة في ثلاثة عناصر:

- النفقات العامة هي عبارة عن مبلغ نقدي.
- يقوم بإنفاقه شخص عام.
- الغرض منه هو تحقيق منفع عام.

الدين العام: يقصد به المبالغ النقدية التي تقترضها الدولة او الهيئات العامة من الأفراد او الهيئات الخاصة او الهيئات العامة الوطنية او الأجنبية او المؤسسات الدولية مع الالتزام برد المبالغ المقترضة وفوائدها طبقا لشروط القرض، وهو أيضا عقد دين تستلف بموجبه الدولة مبالغ من النقود مع الأفراد أو المصارف أو الهيئات المحلية أو الدولية، مع التعهد بوفاء القرض وفوائده للدائنين في التاريخ المحدد للتسديد وفقا لشروط العقد، تلجأ الدولة عادة إلى زيادة الدين العام في اوقات التضخم، وتعمل العكس في اوقات الكساد.

المطلب الثاني: السياسة النقدية

الفرع الاول: مفهوم السياسة النقدية

تعددت تعاريف السياسة النقدية منها:

- السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية، بهدف ضبط الائتمان والتأثير عليه، بما يتماشى مع تحديد الأهداف الاقتصادية التي تطمح إليها الحكومة¹.
- يقصد بالسياسة النقدية تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع من أجل تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية، حيث يتم تعريفها على أنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذها

¹ علام اسماء، علام فاطمة، واقع السياسة النقدية خلال الفترة (2010-2017) مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد: 02، العدد: 03، جامعة ابو بكر بلقايد (الجزائر) 2020، ص: 452.

الدولة في إدارة النقد والائتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد من أجل تحقيق أهداف معينة¹.

- من خلال التعاريف السابقة نستنتج بأن السياسة النقدية جميع الإجراءات النقدية والمصرفية التي تستهدف مراقبة حجم النقد المتيسر في الاقتصاد الوطني وهي بذلك تعني العمل الذي يوجه للتأثير في النقد والائتمان وكذلك الاقتراض الحكومي أي حجم وتركيب الدين الحكومي².

الفرع الثاني: أهداف السياسة النقدية

- هناك مجموعة من الأهداف تسعى السياسة النقدية لتحقيقها وتتمثل هذه الأهداف فيما يلي³:
- تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي من خلال تجنب التغيرات التي تؤثر على قيمة العملة الوطنية داخليا وخارجيا والناجمة عن التغيرات في المستوى العام للأسعار.
 - المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادي مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق زيادة حجم الدخل الوطني ونمو الناتج المحلي.
 - المساهمة في تطوير المؤسسات (السوق المالي والسوق النقدي) وفيما يخدم تطوير الاقتصاد الوطني.
 - المساهمة في تطوير تسريع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية.
 - المساهمة في تحقيق التوازن المطلوب في ميزان المدفوعات.

¹ جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية، "دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعه الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009-2010، ص: 83.

² عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص: 25.

³ مسغوني سهام، ، مرجع سبق ذكره، ص: 16.

الفرع الثالث: ادوات السياسة النقدية

يمكن تلخيص آلية عمل السياسة النقدية في مجموعة من الأدوات التي تستخدمها السلطات النقدية في البلد للتأثير على عرض الاقتصاد إلى نوعين من الأدوات أحدهما كمية والأخرى نوعية.

1. الأدوات غير المباشرة¹: وتتضمن ما يلي:

سياسة إعادة الخصم:

ترجع أهمية سعر الخصم وسعر الفائدة إلى أن الاسعار قصيرة الأجل في السوق النقدية تتأثر بهما، حيث أن كلا منهما يعتبر أحد مظاهر التعبير عن هذه الاسعار، ولهذا يمكن القول أن هناك علاقة طردية تربط كلا من سعر الخصم، وسعر الفائدة واسعار الفائدة قصيرة الاجل.

فإذا ما أرادت السلطة النقدية أن ترفع في معدل الفائدة بشكل عام لمعالجة حالة التضخم التي يمر بها الاقتصاد الوطني، فإنها تلجأ إلى رفع سعر الخصم وسعر الفائدة، الأمر الذي يزيد من تكلفة حصول المصاريف التجارية على نقود الائتمان، أو الاحتياطات النقدية، وهذا ما يؤدي إلى انخفاض حجم الإنفاق الكلي، مما يساهم في التخفيف من حدة الضغط التضخمي إلى حد ما.

كما أن ارتفاع سعر الفائدة على الودائع تحت الطلب والودائع الآجلة سوف يزيد من حجم الودائع، ويؤدي إلى جذب جزء من القوة الشرائية، وتجميدها، مما يخفض بدوره من حجم الإنفاق الكلي، حيث يساعد أيضا سعر الفائدة من التخلص من جزء كبير من المخزون لدى رجال الأعمال، وبهذه الطريقة يتجه مستوى الأسعار إلى الانخفاض، وتخف بالتالي حدة التضخم التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني، و العكس اذا ما رغبت السلطة النقدية انعاش اقتصادها و معالجة حالة الركود و الكساد التي يتعرض لها، فإنها تلجأ إلى تخفيض سعر الفائدة السائد عن طريق تخفيض سعر الخصم، الأمر الذي يقلل من تكلفة المصارف التجارية على النقود السائلة و الاحتياطات النقدية و الائتمان، مما يدفع هذه الأخيرة إلى تخفيض سعر الفائدة التي تمنحها للعملاء، و على الودائع الآجلة و ودائع الادخار، و هذا ما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان و القيام بالاستثمار، و بهذا يزيد حجم الإنفاق الكلي و يساهم في تنشيط الاقتصاد الوطني، كذلك فإن تخفيض سعر الفائدة على الودائع بأنواعها يدفع تلك الودائع إلى السوق لتشارك في الاستثمار، و هكذا تساهم سياسة تغيير

¹ رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007/2008، ص ص: 67، 68، 69.

سعر الخصم و سعر الفائدة في تقليل الائتمان أو في توسيعه، حسب الحالة التي يتعرض لها الاقتصاد الوطني.

سياسة عملية السوق المفتوحة:

تعتبر هذه السياسة إحدى مكونات السياسة النقدية التي تستخدمها السلطة في الرقابة على الائتمان، ففي حالة انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي و الرغبة في معالجة الكساد عن طريق زيادة الإنفاق الكلي، يدخل البنك المركزي السوق النقدية مشتريا بعض السندات و الأوراق المالية مقابل تحرير شيك على حسابه، يحصل عليه البائع، حيث يذهب هذا الأخير بهذا الشيك لدى البنك التجاري الذي يتعامل معه، فتزداد الودائع بمقدار الشيك و بالتالي زيادة ودائع الصرف التجارية المحفوظة لديه، و تزداد الاحتياطات النقدية للمصرف التجاري، و بالتالي يصبح بإمكانه أن يزيد من حجم الائتمان، و هكذا تتوسع هذه المصارف في منح الائتمان، و القروض لعملائها، و هذا ما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية في الاقتصاد الوطني، و يزداد بالتالي الإنفاق الكلي في المجتمع، على العكس من ذلك عندما يعاني الاقتصاد من حالة ارتفاع مستوى النشاط الاقتصادي ، و ظهور التضخم وارتفاع الأسعار، فإن البنك المركزي يدخل السوق النقدية بائعا لبعض السندات والأسهم والأوراق المالية مما يقلل من الاحتياطات النقدية المحفوظة لديه، مما يدفع هذه الأخيرة إلى تخفيض الائتمان و القروض و هذا ما يؤدي إلى انخفاض الإنفاق الثاني الذي يمكن أن يخفض الطلب الكلي الفعلي أو يحد من التضخم وارتفاع الأسعار الذي يشهده الاقتصاد الوطن.

حيث أن هناك أثر آخر لسياسة عمليات السوق المفتوحة و هو أثر سعر الفائدة السائدة في السوق الذي يساهم بدوره في تحقيق الهدف النهائي لهذه السياسة، فعند ما يرغب البنك المركزي أتباع سياسة نقدية توسعية لمعالجة الكساد يدخل السوق النقدية مشتريا السندات فترتفع أسعارها، وهو ما يعني انخفاض سعر الفائدة الحقيقي على تلك السندات والأسهم المالية مما يسبب انخفاض سعر الفائدة السائد في السوق، الأمر الذي ينتج عنه زيادة الإنفاق الكلي على الاستثمارات الجديدة وزيادة الطلب الفعلي والتخلص من حالة الكساد والركود ويحدث العكس عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية، و يعرض أوراق مالية للبيع تتخفف أسعار تلك الأوراق المالية ويرتفع سعر الفائدة الحقيقي على تلك الأوراق وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع أسعارها السائدة في السوق مما يؤدي إلى انخفاض الحافز على الاستثمارات الجديدة وبالتالي انخفاض الطلب الفعلي ومعالجة حالة الرواج

والتضخم وارتفاع الأسعار وهو الهدف النهائي من تدخل البنك المركزي وبيع السندات والأوراق المالية.

سياسة الاحتياطي القانوني:

يقصد به الأداة التي تلجأ إليها البنوك المركزية للتأثير على قدرة البنوك التجارية في منح الائتمان وخلق الودائع، ويتلخص مفهومه في إلزام البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة معينة من ودائع العملاء لديها في خزائن البنك المركزي أي أنها تقوم بتجميد جزء من الودائع التي بحوزتها على شكل احتياطي سائل لدى البنك المركزي. ويمكن لهذه النسبة أن تتغير تبعا لمتطلبات السياسة النقدية¹.

2. الأدوات النوعية (المباشرة)²:

وتسمى أيضا بوسائل الرقابة المباشرة، يستخدمها البنك المركزي للتأثير على اتجاه الائتمان وليس حجمه الكلي حيث يقوم بتوجيهه نحو القطاعات الإنتاجية ذات المردودية العالية والتي تكفل للاستخدام الكامل للبطاقات الإنتاجية العاطلة في الاقتصاد وتساهم في زيادة حجم الإنتاج ورفع معدلات النمو بهدف تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي وتشمل كل من:

تأطير القروض (تأطير الائتمان):

تقوم بموجبه السلطة النقدية بوضع سقف معين لحجم القروض التي يمكن منحها للعملاء والزبائن من قبل البنوك التجارية حيث لا يتجاوز ارتفاع القروض الممنوحة نسبة معينة وفي تجاوز البنوك التجارية لهذا السقف المحدد من قبل السلطة النقدية فهذا يؤدي بها إلى فرض عقوبات متفاوتة من دولة إلى أخرى.

¹ بوسكي حليلة، عيساني العارم اثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر (2000 - 2018) ، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات المجلد : 05، العدد : 02، المدرسة العليا للتجارة، القليعة (الجزائر) 2013/2012، ص ص : 290 ، 291 .

² حدادي عبد اللطيف، دور السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (2000 - 2014) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة جيلالي اليابس - سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017، ص ص: 63، 64 ، 65.

كما أن استعمال هذه الأداة يمكن أن يؤدي إلى تشوهات قطاعية، وهذا ما دفع بالعديد من الدول النامية والمتقدمة، إلى الاستغناء عنها، ومن بين الأشكال التي يتخذها تأطير الائتمان تحديد الهامش المطلوب، كما تستخدم أيضا لمنع استخدام التسهيلات الائتمانية بفرض المضاربة في السنوات حيث يقوم البنك المركزي بتثبيت هامش للقروض المخصصة لشراء السندات على صيغة قروض ائتمانية.

النسبة الدنيا للسيولة:

يقوم البنك المركزي بإجبار البنوك التجارية على أن تحتفظ بنسبة دنيا، يتم تحديدها عن طريق بعض الأصول، وهذا لخوف السلطات النقدية من خطر الإفراط في الاقراض من طرف البنوك التجارية المانحة للقروض بسبب ما لديها من أصول. في محفظتها المالية- مرتفعة السيولة

الودائع المشروطة من أجل الاستيراد:

الهدف من هذه الآلية هو دفع المستوردين إلى إيداع المبالغ اللازمة لشديد من الواردات على شكل ودائع لدى البنك المركزي لمدة معينة، وبما أن المستوردين في غالب الأحيان يكونون غير قادرين على تجميد أموالهم فيم يلجؤون تقريبا إلى الاعراض البنكي لضمان الأموال اللازمة للإيداع وهذا ما يؤدي إلى التقليل من حجم القروض وكذلك الى رفع تكلفة الواردات.

قيام البنك المركزي ببعض العمليات المصرفية:

تتمثل في مجموعة معينة من الأوامر التعليمات المباشرة الصادرة من السلطة النقدية (البنك المركزي) والموجهة للبنوك التجارية، حيث تعتبر توجيهات إجبارية التنفيذ وقد تعرض للمساءلة القانونية في حال عدم تطبيقها، ومن هذا المنطلق تظهر قوة وصلابة البنك المركزي والسلطة النقدية ككل في علاقتها مع البنوك التجارية، حيث ان هذه التوجيهات والأوامر قد تتم عن طريق أسلوب الاقناع المعنوي أو ما يسمى من بالنفوذ الأدبي او الأوامر والتعليمات المباشرة التي يقوم بإصدارها البنك المركزي.

التأثير والاقناع الأدبي:

يعتبر البنك المركزي سلطة رسمية، باعتباره بنك البنوك وبحكم القانون الذي يمنحه هذه السلطة لتنظيم العمل المصرفي، فالبنك المركزي ومن خلال استعماله للوسائل الأدبية لإقناع البنوك التجارية بالقيام بعمل او شيء ما أو من عدمه فإنه يستعمل القناع الادبي لتسيير الأمور في الاتجاه

الذي يرغبه وذلك عن طريق قيام البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين لوسائل تتمثل في الاقتراحات والتحذيرات الشفهية أو الكتابية، حيث أن البنوك المركزية تستخدم هذه الوسائل بطرق ودية وغير رسمية عند طلب انتهاج سياسة من قبل البنوك في مجال منع الائتمان.

المطلب الثالث: العلاقة بين السياسة المالية والسياسة النقدية.

ينبثق أساس العلاقة بين السياسة المالية والبلدية من ان كلا السياستين تؤثران في الطلب الكلي، حيث يمكن أن تستخدم السياسة المالية والنقدية للتأثير والتحكم في مستوى النشاط الاقتصادي وذلك بهدف تحقيق الأهداف الكلية للاقتصاد.

فإذا كان مستوى الناتج الكلي منخفضا جدا أو كان مستوى البطالة مرتفعا جدا فسوف تكون الوضعية التقليدية للحكومة هي رفع مستوى الطلب الكلي على السلع والخدمات عن طريق سياسات نقدية أو مالية توسعية، وسوف يساعد هذا على تنشيط الناتج والعمالة وإذا كان التضخم هو المشكلة فمن المحتمل أن يكون السبب في ذلك ارتفاع الطلب بموارد الدولة الموجودة بأسعار ثابتة، وسوف تكون الوصفة التقليدية في هذه الحالة أن تخفض الحكومة من مستوى الطلب الكلي عن طريق اتباع سياسة نقدية ومالية انكماشية، ويساعد هذا في تخفيض الضغط التصاعدي على الأسعار الناتجة عن فائض الطلب الكلي.

ونفترض هذه المجموعة البسيطة من الوصفات أن الاقتصاد يواجه اما مشكلة التضخم أو البسيطة ولتصحيح ذلك لابد على الحكومة وببساطة أن تعدل مسار الطلب الكلي في الاتجاه الصحيح وبالمقدار الملائم ويصبح الوضع أكثر تعقيدا عندما تواجه الدولة مستويات غير مقبولة من التضخم والبطالة في نفس الوقت¹.

¹ بلوافي محمد أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة

الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص ص: 97،98

المبحث الثاني: الإطار النظري للنمو الاقتصادي

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي او الدخل الوطني الإجمالي من أجل تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ولكن هذه الزيادة يجب أن تتجاوز الزيادة في معدل النمو السكاني بمعدل أعلى مما يمنع زيادة متوسط الدخل الحقيقي للفرد. ورغم الزيادة في الناتج المحلي، إلا أن هذا البلد لم يحقق نموا اقتصاديا، وهذه الزيادة يجب ان تكون على المدى الطويل وليست مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابه¹.

- يعرف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات من قبل الفرد في منطقة اقتصادية والتحول التدريجي للاقتصاد نحو الزيادات في الإنتاج².
- يعرف النمو الاقتصادي أيضا باسم معدل الزيادة في الإنتاج او الدخل الحقيقي في دولة ما خلال فترة زمنية معينة ويعكس النمو الاقتصادي التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية ومدى استغلال هذه الطاقة فكلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح³.
- من خلال التعاريف السابقة نستنتج ان نمو الاقتصادي هو أحد الاهداف الاقتصادية الرئيسية التي تسعى اليها جميع البلدان في سبيل تطوير اقتصاداتها وتحقيق مستويات أعلى من الرفاهية لمجتمعها.

المطلب الثاني: النظريات المفسرة للنمو الاقتصادي.

الكثير من المدارس الفكرية التي تعرضت للنمو الاقتصادي وحاولت تقديم إطار نظري شامل تستطيع كافة الدول اتباعه للوصول الى مستويات مقبولة من الاداء الاقتصادي، والخروج من دائرة التخلف والركود الذي ميز الكثير منها، حيث كل نقائص نظرية كانت. انطلاق نظرية اخرى.

النظرية الكلاسيكية:

¹ اقاسم قادة، وعبان شهرزاد، الآثار الطويلة والقصيرة الأجل للسياستين النقدية و الميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعلوم والسياسات الاقتصادية، بدون مجلد، العدد: 07، 2016، ص: 16

² بوقفطان سمية، العجاج فاطمة الزهراء، دراسة قياسية لأثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2019-1990) المجلة المتوسطية للقانون الاقتصاد، المجلد: 07 العدد: 01، 2022، ص: 256.

³ حزبي محمود موسى عليقات مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006، ص: 66.

بالرغم من اختلاف وجهات نظر الكلاسيكيين المتعلقة بتحليل التقدم الاقتصادي، واختلاف التحليل تبعاً للمدة الزمنية التي ظهوروا فيها والاضاع التي ميزتها، إلا أن آرائهم تقاربت فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وطريقة تحقيقه، حيث نظرية التوزيع استحوذت على الجزء الأكبر من تحليلاتهم وعلاقتها بالنمو، مما جعلهم يبحثون عن أسباب النمو طويل الأجل في الدخل الوطني، معتمدين على التحليل الاقتصادي الجزئي، وقد تركزت نظريتهم في الأفكار التالية¹:

- الانتاج دالة لعدة عوامل وهي: الارض، العمل رأس المال والتقدم التكنولوجي، حيث كل تغيير في الانتاج يحدث بتغيير أحد العوامل او كلها.
- القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الانتاجي وعلى الارباح التي تعتبر مصدر عملية تكوين رأس المال الذي يؤدي الى التقدم التكنولوجي، وان التراكم الرأسمالي يؤدي الى تزايد حجم السكان.
- العلاقة السببية بين التراكم الرأسمالي وحجم السكان تؤدي الى تناقص الغلة في الزراعة وارتفاع حصة الاجور في الدخل الكلي مما يعوق ارتفاع حصة الارباح فيؤدي ذلك الى تباطؤ تكوين رأس المال، مما يدفع بالرأسماليين بتجميد الاجور عند حد الكفاف، حيث يتم معالجتها في الفصل الموالي ضمن نظريات توزيع الدخل.
- ثبات الفن الانتاجي والمعرفة الفنية عبر الزمن مما يجعله متغيراً لا يؤثر في عملية النمو.
- الحاجة الى العوامل الاجتماعية والمؤسسية الموازية للنمو، وهي تشمل تنظيم اجتماعي اداري وحكومة مستقرة، ومؤسسات تمويلية منظمة، ونظام شرعي قانوني، واطمئنان اجتماعي مناسبه وضرورة توسيع حجم السوق مع عدم تدخل الدولة في نشاطاته.

نظرية Adam Smith:

يعتبر ادم سميث العمل وتقسيمه سببا لارتفاع الإنتاجية الذي يعتبر مصدر ثروة الامم، وهذا لما يخلفه تقسيمه من مزايا، فهو يولد وفرة خارجية وتحسنا في مستوى التكنولوجيا الناتجة عن زيادة الابتكارات، التي تؤدي الى تخفيض تكاليف الانتاج ووقت العمل اللازم لإتمام العمليات الإنتاجية،

¹ كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر 2017-2013، ص ص: 34 35.

كل هذا يساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية وما يترتب عليها من زيادة الأرباح وادخالها ثم إعادة استثمارها ليتراكم رأس المال الذي يقود الى رفع مستويات المعيشة، وتوسع الاسواق واستخدام المعدات والآلات، التي ينتشر استغلالها بكثرة في النشاطات الصناعية، لتمييزها بارتفاع العوائد وتزايدها، على خلاف الزراعة والمناجم ذات العوائد الثابتة او المنخفضة¹.

نظرية David Ricardo:

اعتبر ديفيد ريكاردو ان الزراعة من أهم القطاعات الاقتصادية لمساهمتها في توفير الغذاء للسكان، وهي تتميز بتناقص الغلة، وهذا يعني تناقص العوائد الذي يعتبر سببا لحالة الركود والتباد، كما يعتبر توزيع الدخل بين الطبقات الثلاث للمجتمع العامل الحاسم والمحدد لطبيعة النمو الاقتصادي، حيث يعتبر الرأسماليين لهم دور مركزي في عملية النمو بتوفيرهم لرأس المال ومستلزمات العمل ودفعهم لأجور العمال، وهم باندفاعهم لتحقيق أقصى الأرباح فانهم يعملون على تكوين رأس المال والتوسع فيه، وهو ما يضمن تحقيق النمو، اما العمال فيعتمد عددهم على مستوى الاجور، حيث يزيد عدد السكان بارتفاع الأجور، فيؤدي ذلك الى زيادة عرض العمل مما يخفض الاجور الى حد الكفاف، اما ملاك الاراضي فتتمو مداخلهم كلما حدثت ندرة للأراضي الخصبة التي يطلب مقابلها ثمنا أكبر مما لو كانت متوفرة بكثرة ان نظرية التوزيع الوظيفي حسب دافيد ريكاردو توضح ان حصتي الاجور والربح ترتفعان مقارنة بالأرباح كلما حدث توسع في الانتاج للأسباب السابقة جراء التقدم الاقتصادي وهو ما يعيق حصة الأرباح فينخفض معدل نموها التي من المفروض يعاد استثمارها، فينخفض التراكم الرأسمالي لاعتباره المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي للمشروع وللاقتصاد الوطني ككل.

بالنسبة لـ **Adam Smith** و **David Ricardo** يتولد عرض العمل داخل نظام اقتصادي، اجتماعي ينمو داخليا، والذي يحكمه هو معدل تراكم رأس المال، الذي يتسارع كلما كانت الاجور الحقيقية عالية، او بمعنى ادق تعتبر قوة العمل سلعه تنمو بنمو تراكمات رأس المال².

نظرية Robert Malthus:

¹ مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات و موضوعات، دار وائل 27، الأردن، ص ص : 56 - 57.

² محمد صالح تركي القرشي، "علم الاقتصاد والتنمية" إثراء للنشر و التوزيع الأردن، الطبعة الأولى 2010، ص ص : 29-81.

ركز **Robert Malthus** على أهمية السكان في تحديد الطلب بالنسبة للتنمية، حيث يجب ان ينمو الطلب بالتناسب مع امكانيات الانتاج للحفاظ على مستوى الارياح، وان ادخار اصحاب الاراضي يحدد الاستثمار المخطط له من طرف الرأسماليين، وان اي اختلال بينهما يقلل الطلب على السلع، فينخفض العرض ويتراجع الريح الذي يتراجع معه النمو، اما نظريته في السكان فتنتمثل في ان نموه يكون بمتتالية هندسية، على عكس الغذاء الذي ينمو بمتتالية عددية، بسبب اهمية ودور التقدم التكنولوجي في النشاط الاقتصادي، الامر الذي يؤدي الى حدوث المجاعات لتناقص عوائد الزراعة، فانخفض دخل الفرد الى حد الكفاف، وبالتالي فان اي زيادة في الموارد تؤدي الى زيادة عدد السكان ولا تساهم في تراكم رأس المال مما يعيق النمو الاقتصادي.

ان تحليلات **Malthus** لم تصدق على كافة دول العالم باستثناء بعض الدول الإفريقية والآسيوية، حيث غالبا ما أدى تحسين التكنولوجيا المستخدمة في عملية الانتاج الى زيادته لمعدلات أكبر من معدل نمو السكان¹.

نظرية **Karl Marx**:

اختلف الاقتصاديون الكلاسيكيون حول اسباب انخفاض معدل الريح على رأس المال مع نمو الاقتصاد، فبينما اعتقد **Smith** ان السبب يرجع الى التنافس بين الرأسماليين واعتقد ريكاردو ان السبب هو تناقص العوائد على الارض وارتفاع حصتي الاجور والريح وبالنسبة لماركس فان الازمات الدورية التي ترافق حاله فائض الانتاج والاضطراب الاجتماعي هي التي تجعل النمو لا يستمر للأبد. حسب ماركس تتحدث الاجور بالحد الأدنى لمستوى الكفاف، ومع زيادة الكثافة الرأسمالية لتكنولوجيا الانتاج فان حصة رأس المال الثابت ترتفع وتخفض معها معدل الريح بموجب قانون القيمة الفرق بين كمية انتاج العامل والحد الأدنى لأجر العمل. كما ان فائض العمل يدفع الاجور للانخفاض، وان تراكم رأس المال يقود الجيش الاحتياطي للعمال الى الاختفاء، مما يدفع الاجور الى الاعلى والارياح الى الاسفل، وكل محاولة من قبل الرأسماليين لعكس العملية يجب ان تحل لي رأس المال محل العمل، مما يؤدي الى انتشار البطالة، ويعجز العمال عن استهلاك كل المنتجات، فيعجز الرأسماليون عن تصريفها، فتنشأ الاضطرابات الاجتماعية وتتحول معها السلطة ووسائل الانتاج الى العمال، فتنهار الرأسمالية.

¹ مدحت القرشي مرجع سبق ذكره، ص ص: 59 - 60.

ان تحليلات ماركس بخصوص الرأسمالية كانت محاولة جيدة لفهم الميكانيزمات التي تعتمد عليها في تحقيق النمو الاقتصادي، الا أن تنبؤاته بخصوص انهيار ذلك النظام لم تكن صحيحة، حيث زيادة الاجور النقدية لا تؤدي حتما الى زيادة الاجور الحقيقية، بل يمكن ان يعوض الرأسماليون ارتفاعها برفع انتاجية العمل، بل يمكن تحقيقها معا باستخدام التقدم التكنولوجي الذي أهمله¹.

نظرية النمو النيوكلاسيكية:

ظهر الفكر النيوكلاسيكي في السبعينات من القرن 19 وبمساهمات أبرز اقتصادييها ألفريد مارشال (A. Marchall) وفيكسل (K. Wicksell) وكلاارك (J. Clark) قائمة على أساس امكانية استمرار عملية النمو الاقتصادي دون حدوث ركود اقتصادي كما اوردت النظرية الكلاسيكية حيث تتلخص افكارهم فيما يلي²:

- ✓ النمو الاقتصادي عبارة عن عملية مترابطة متكاملة ومتوافقة ذات تأثير ايجابي متبادل، حيث يؤدي نمو قطاع معين الى دفع القطاعات الاخرى للنمو، لتبرز فكرة مارشال والمعروفة بالوفرات الخارجية، كما ان نمو الناتج الوطني يؤدي الى نمو فئات الدخل المختلفة من أجور وارياح.
- ✓ النمو الاقتصادي يعتمد على مقدار ما يتاح من عناصر الانتاج في المجتمع العمل، الارض او الموارد الطبيعية، رأس المال، التنظيم والتكنولوجيا.
- ✓ النمو الاقتصادي كالنمو العضوي وصف مارشال لا يتحقق فجأة انما تدريجيا وقد اعتمد النيوكلاسيك في هذا الصدد بأسلوب التحليل المعتمد على فكره التوازن الجزئي الساكن مهتمين بالمشاكل في المدى القصير، حيث يروا ان كل مشروع صغير هو جزء من الكل ينمو في شكل تدريجي منسق متداخل ويتأثير متبادل مع غيره من المشاريع.
- ✓ النمو الاقتصادي يتطلب التركيز على التخصص وتقسيم العمل وحرية التجارة، وذلك في سبيل تحسين معدل التبادل الدولي في صالح الدولة، وحرية التجارة تكفل انطباق التخصص وتقسيم العمل على النطاق الدولي، من اهم نظرياتها:

¹ كبداني سيد احمد، مربع سبق ذكره ص ص: 36-37

² مجلة عبد الحميد البخاري التنمية والتخطيط الاقتصادي نظريات النمو الاقتصادية ، ص 31

نظرية شومبيتر:

تأثر شومبيتر بالفكر الرأسمالي في موضوع التناقضات في النظام الرأسمالي والصراع الطبقي، إلا أن الخطوط التي بنى بها نظريته للنمو الاقتصادي تبتعد عن تلك التي وضعها ماركس والكلاسيكيون حيث توصل إلى إلغاء النظام الرأسمالي والوصول إلى النظام الاشتراكي، متأثراً بالفكر الكلاسيكي الحديث والذي رفض اعتبار النظام الرأسمالي نظاماً شاملاً، وأمن به إطاراً للنمو الاقتصادي فقط، وبنى نظريته أو تحليله للنمو الاقتصادي على عنصرين مهمين هما: أهمية المنظم والائتمان المصرفي في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يمكن إعطاء أهم ما جاء به في النقاط التالية¹:

توصل شومبيتر إلى أن النمو ليس عملية تدريجية كما رأها الكلاسيكيون، بل تحصل بشكل قفزات دون انسجام وهي فترات ازدهار يعقبها فترات كساد، وإن اتجه النمو ليس مستمراً بل يصل سريعاً إلى حدوده وإن هذه الحدود عندما تكون بيئة الاستثمار الابتكاري غير موافية لعملية النمو. يرى شومبيتر أن العوامل التنظيمية والفنية تلعب دوراً مهماً في عملية النمو، فالمنظم هو الشخصية الرئيسية في تحليله وهو من وجهة نظره مبتكر يرسم خطه الإنتاج ويعمل على تجميع عناصر الإنتاج لتحقيق أقصى الأرباح عن طريق إنتاج سلعة جديدة وفتح أسواق جديدة وكذا الحصول على مصدر جديد للمواد الخام، وكل هذه العناصر تؤدي إلى النمو والتنمية، وإن المبتكر ليس بالضرورة أن يكون رأس مالياً أو ممولاً للمشاريع بل يتحرك بدافع الرغبة لإيجاد مملكة تجارية خاصة به.

أكد شومبيتر على أهمية الادخار والتي يمنحها القطاع المصرفي للمنظم ليقوم بإنتاج جديد، ولا يعترف شومبيتر بأهمية رؤوس الأموال النقدية في عملية النمو الاقتصادي، وبالتالي حسب شومبيتر أن عملية النمو تتضمن ثلاثة عناصر هي: الابتكار، المنظم والائتمان المصرفي، فالبنية الاجتماعية الملائمة لظهور المنظمين هي التي تزداد فيها حصة الأرباح على حصة الأجور في الداخل. توصل شومبيتر إلى أن الجهاز المصرفي له أهمية كبيرة في تمويل الاستثمارات وإن الاستثمار في الابتكار تمول من طرف الجهاز المصرفي وليس من الادخار وهذا عكس ما جاء به

¹ ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط، مجلة التراث، جامعة الجلفة، الجزائر العدد:

الكلاسيكيون، ونميز نوعين من الاستثمارات هما: الاستثمار التلقائي ويعتبره المحدد الرئيسي لعملية النمو في الأجل الطويل ولا يرتبط بالتغيرات في النشاط الاقتصادي، وإنما يتحدد بعملية الابتكار والتجديد وكذا الاستثمار التابع والذي يتحدد بالأرباح والفائدة وحجم الرأس مال الحقيقي.

الا أن شومبيتر تعرض الى عدة انتقادات، فمن خلال تحليله لعملية النمو يفتقر العمومية، كما انه ركز على بعض العلاقات الاقتصادية دون الاخرى وركز على التجديد والابتكار وعلى الائتمان المصرفي، اما فيما يخص مدى ملاءمة تحليلات شامبيتر للبلدان النامية فإنها محدودة لأسباب عديده منها:

نظرية شومبيتر تتلاءم مع نظام اقتصادي اجتماعي معين والمتمثل في اوروبا الغربية وامريكا، اما البلدان النامية فتختلف تمام انا عن تلك البلدان، وذلك لافتقارها للعدد المطلوب من المنظمين الذي هو أساس نظرية شومبيتر للنمو الاقتصادي.

البلدان النامية لا تحتاج الى الابتكار فقط للوصول الى التنمية المستدامة بل تحتاج الى عوامل عديده منها مثل الهياكل التنظيمية والتطبيقات الادارية والكفاءة، القيم الملائمة والدوافع والتحفيز، ما توصل اليه شامبير على ان الائتمان يقلل من دور الادخار والاستثمارات الحقيقية، كما يمكن القول انه يقلل من شان وأهمية التمويل بالعجز السائد في البلدان النامية.

نظرية النمو الكينزية: النيوكينزيون (نموذج هارولد ودومار):

برز العالم الاقتصادي كينز بعد الازمة العالمية 1929 والتي اتسمت بحالة الركود والكساد، والذي انتقد كينز آنذاك النظرية الكلاسيكية وقانون سي اشد الانتقاد، حيث أكد ان مستوى الطلب يمكن أن يحدث عند اي مستوى من الاستخدام والدخل وليس بالضرورة عند مستوى الاستخدام التام، وان الطلب الفعال هو الذي يخلق العرض وليس العكس كما جاءت به النظرية الكلاسيكية، واعتبر كينز ان قصور الطلب هو جوهر المشكلة الرأسمالية.

كما توصل كينز الى ان الاستثمار هو دالة لسعر الفائدة، اما الادخار هو دالة للدخل واكد بأن دالة الانتاج تعتمد على حجم العمل المستخدم، كما أكد اهتمامه على الاستقرار الاقتصادي أكثر من النمو، فمن خلال نمودجه اهتم بكيفية تحديد مستوى الدخل في الآجال القصيرة، حيث توسع في

تحليله ان توازن الدخل والانتاج في اقتصاد مغلق يحدث عندما يساوي الاستثمار المخطط مع الادخار المخطط له¹.

نموذج هارود-دومار (HAROD-DOMARD):

يرجع هذا النموذج الى أبحاث كل من الاقتصادي رويهارود والاقتصادي افيسي دومار ويعتبر مزيجا من الأفكار الكينزية وأفكار التقليديين. وجاء هذا النموذج بالأساس ليوجه الى الدول النامية والدول التي تتخفف فيها معدلات النمو الاقتصادي اذ يهدف الى تحديد معدل الادخار الأنسب الذي من خلاله يتحقق معدل الاستثمار الضروري لاستهداف معدل نمو اقتصادي مرغوب فيه².
جاء نموذج هارود-دومار بصفة أساسية لتحديد حجم التراكم الرأسمالي اللازم لتحقيق مستوى معين من النمو الاقتصادي، وهذا التراكم الرأسمالي ونتيجة لمعدل استثمار يتحدد تبعا لمعدل الادخار، وهذا المعدل هو الذي يهدف نموذج هارود-دومار لتحديده حيث باعتبار ان الناتج هو دالة في رأس المال فقد يكون بالتالي:

$$y=K/v$$

حيث v معامل رأس المال ويعتبر معامل ثابت وهو مؤشر هام في نموذج هارود-دومار وتكمن أهميته في انه يقيس انتاجية رأس المال او الاستثمار، حيث من العلاقات اعلاه نجد:

$$v=K/y$$

وينقسم معامل رأس المال الى:

معامل رأس المال المتوسط: يعبر عن نسبة مخزون رأس المال K الى حجم الناتج y .

معامل رأس المال الحدي: يقيس حجم رأس المال الضروري اضافه لرفع حجم الناتج بمقدار معين وهذا المعامل هو الاله في عملية النمو الاقتصادي.

كباقي النماذج ينطلق نموذج هارود-دومار من مجموعة من الفرضيات كما يلي:

الادخار هو نسبة من الدخل حيث $S=s.y$ حيث: s : الميل الحدي للادخار.

قوة معامل رأس المال حيث: $\Delta K/\Delta y=K/y$

ويقوم هذا النموذج على دالة انتاج ليونيتيف أو دالة معاملات الانتاج الثابتة كما يلي:

¹ ساطور رشيد، مرجع سبق ذكره ص: 163.

² Puright perkins : économie de développement, 3° Eme édition de boeck, Belgique, 2008, p 141

$$y=(K.L)+\min (AK.BL)$$

حيث: $A>0$ و $B>0$ وهما ثابتان.

ويرى النموذج هارود-دومار ان حجم الناتج y هو دالة في رأس المال فقط حيث تصبح دالة الانتاج دالة خطية في رأس المال كما يلي:

$$y=K/v=A.K$$

حيث: $A=1/v$ معامل رأس المال وهو ثابت بالافتراض.

وإذا كان رأس المال يهتك بمقدار s ونمو السكان بمقدار n فان الاهتلاك الفعلي لرأس المال هو $(n+s)$ وبالتالي نجد ΔK :

$$(s+n) . 1 =$$

$$K=sy-(s+n)K$$

وباعتبار ان النمو الاقتصادي هو عبارة عن التغير في حجم النتائج، نجد انطلاقا من المعادلة

:1

$$\Delta y=\Delta K/v$$

$$(3) \dots \dots \dots \exists g=\Delta y/y=\Delta K/(v.K)$$

وبتعويض المعادلة 2 في 3، نجد المعادلة:

$$(4) \dots \dots \dots g=\Delta y/y=(sy-(s+n)K)/(v.y)$$

$$(5) \dots \dots \dots g=\Delta y/y=s/v-(s+n)$$

وتشير هذه المعادلة الى ما يلي:

- أن الادخار هو العامل الرئيسي في عملية النمو الاقتصادي، بحكم انه من خلاله يتحدد معدل الاستثمار الذي يوفر التراكم الرأسمالي المحدد لعملية الانتاج.
- ضرورة الحد من معامل رأس المال الحدي، أي الرفع من كفاءة وفعالية الآلات والمعدات، اذ ان ارتفاعه يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي والعكس صحيح.
- الاثر السلبي لارتفاع معدل نمو السكان واهتلاك رأس المال.

ويرى كل من هارود ودومار أن تحقيق نمو اقتصادي متوازن أي يكون نمو الطلب مساوي الى نمو العرض غير ممكن، وذلك الاستثمار المحقق غالبا ما يساوي مع الاستثمار المرغوب حيث أنه: إذا كان الاستثمار المحقق أكبر من الاستثمار المرغوب، فذلك يعني أن حجم الانتاج يفوق حجم الطلب وذلك ما يؤدي الى كساد وهذه الحالة نادرة الحدوث بحكم نقص الموارد في غالب الاحيان.

إذا كان الاستثمار المرغوب أكبر من الاستثمار المحقق فذلك يعني أن حجم الناتج يكون أقل من حجم الطلب، وذلك ما يؤدي الى التضخم، وهذه الحالة سائدة في معظم الاقتصاديات وذلك يرجع الى نقص الموارد المتاحة مقارنة بالموارد اللازمة والمطلوبة وهو ما يؤدي الى ظهور ما يسمى بفجوة التمويل¹.

يفترض نموذج **HAROD-DOMARD** عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبالتالي فهو لا يعطي اي أهمية للسياسة المالية، في حين أنهم في معظم الدول وخاصة الدول النامية، فان الحكومة تلعب دورا حسنا كوكيل للنمو.

يتجاهل هذا النموذج دوره تجارتي الى الخارجية، فهو يقوم على افتراضي وجود اقتصادي مغلق، لأنه في معظم دول العالم، تلعب التجارة الخارجية دورا ملحوظا في سياق النمو والتنمية، وبالتالي فان المناسب تجاهل هذا الجانب².

نظرية النمو الداخلية المعاصرة:

تؤسس نظرية النمو الداخلي للعلاقة الإيجابية بين التجارة الدولية والنمو الاقتصادي طويل الأجل والتنمية، فهي تبحث في تقليص العوائق التجارية، وتسرع معدلات نمو الاقتصادية والتنمية في الأجل الطويل، من خلال استيعاب الدول النامية للتكنولوجيا المتطورة في الدول المتقدمة بمعدل أسرع، وزيادة المنافع المتدفقة من الابحاث والتطوير وتحقيق اقتصاديات الحجم في الانتاج، وتقليل تشوهات الاسعار بالشكل الذي يقود الى كفاءة أكبر لاستخدام الموارد المحلية في القطاعات

¹ بوددخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر 2009-2001، مذكره تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2009-2010، ص ص: 114-116.

² معط الله امال، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2002)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص: 159.

الاقتصادية، وتحقيق التخصص وكفاءة أكبر في انتاج المداخلات الوسيطة وتقديم منتجات وخدمات جديدة.

بناء على ذلك ومع منتصف الثمانينيات من القرن الماضي، ظهر فكر مستقل عن تلك الافتراضات فمثلا ركز **P. Romer** على أهمية البحث والتطوير، بينما ركز **Lucas** على رأس المال البشري في بناء نموذج، في حين ركز **Barro** على البنى التحتية والنفقات الحكومية، وركز آخرون على الانفتاح الاقتصادي ودوره في النمو الاقتصادي.

نموذج Barro 1990: بين هذا النموذج أن النشاطات الحكومية هي مصدر للنمو الداخلي، حيث أنه يفترض أن الحكومة تشتري جزءا من الانتاج الخاص، وتستعمل مشترياتها من اجل عرض الخدمات العمومية مجانا الى المنتجين الخواص، وباستعمال هذه السلع فان المؤسسة لا تخفض الكميات الاخرى، بالإضافة الى كل مؤسسة تستعمل مجمل السلع، ويؤكد على أن النشاطات المرتبطة بهذا النوع من الفرضيات محدودة، ويفترض ان دالة الانتاج للمؤسسة تأخذ الشكل التالي:

$$= A_i^{1-a} K_i^a G^{1-a} \rightarrow 0 < a < 1 \dots \dots \dots (1)$$

حيث المرادوية الحدية لرأس المال الخاص متناقصة، اما المرادوية المشتركة لرأس المال والنفقات العمومية فهي ثابتة مع افتراضية ثبات **L** وبالنسبة للمؤسسات في النفقات العمومية تعتبر بالنسبة لها عوامل انتاج خارجية بدون تكلفة وتمويلها يكون من خلال الاقتطاعات الجبائية.

يعتمد نموذج بارو في النتائج التي توصل اليها على معادلة التوازن لسوق السلع والخدمات:

$$y = C + 1 + G = C + K + SK + G \dots \dots \dots (2)$$

حيث أن 1: الاستثمار، **C**: الاستهلاك، **G**: الانفاق الحكومي.

وبافتراض أن الحكومة توازن ميزانيتها بفرض ضريبة على الناتج الكلي بمعدل ثابت اذن:

$$T = G = ty$$

وبالتالي يكون الدخل المتاح بالنسبة للعائلات **(1-t)y** وبناء على ذلك فان دالة الاستهلاك

تصبح على الشكل التالي:

$$C = (1 - S)(1 - t)y$$

بتعويض المعادلة (3) في المعادلة (2) تصبح لدينا:

$$y = (1 - S)(1 - t)y + K + G + KS \dots \dots \dots (4)$$

وبما أن $T=G=Ty$ فان المعادلة (4) تصبح على الشكل التالي:

$$(1-s)(1-t)y + K + G + ty + KSy \Rightarrow y(1-s)(1-t)y - ty$$

$$= K + KS \Rightarrow y = \frac{K + SK}{S(1-t)} \dots \dots \dots (5)$$

بتعويض ty مكان G في المعادلة رقم (1) فنحصل على المعادلة التالية:

$$y = AK^a \cdot L^{1-a} \cdot t^{1-a} \cdot y^{1-a} AL^{1-a} K^a (ty)^{1-a} = AL^{1-a} K^a t^{1-aya} \Rightarrow y$$

$$= A^{1/a} KL^{\frac{1-a}{a}} t^{\frac{1-a}{a}} \dots \dots \dots (6)$$

وبمساواة المعادلة (6) مع المعادلة (5) نجد أن:

$$\frac{K^* + SK}{S(1-t)} = A^{1/a} KL^{\frac{1-a}{a}} t^{\frac{1-a}{a}} \Rightarrow \frac{K^* + SK}{KS(1-t)} = A^{1/a} L^{\frac{1-a}{a}} t^{\frac{1-a}{a}} \Rightarrow \frac{K^*}{K}$$

$$= S(1-t) \cdot A^{1/a} L^{\frac{1-a}{a}} t^{\frac{1-a}{a}} - S \dots \dots \dots (7)$$

بما أن الدولة تقوم بتحديد معدل الضرب الذي يسمح لها بتحديد حجم الانفاق الكلي ومعدل النمو الاقتصادي أي معدل الضريبة الذي يعظم النمو وذلك وفق العلاقة التالية:

$$= \left\{ -t^{\frac{1-a}{a}} + \frac{1+a}{a} (1-t)t^{\frac{1-a}{a}-1} \right\} SAL^{\frac{1-a}{a}} = 0 \frac{\left\{ K^*/K \right\}}{t} \Rightarrow t$$

$$= \frac{1-a}{a} (1-t) \Rightarrow t^* = 1-a$$

تدل هذه النتيجة على ان الدولة تستطيع ان تقوم بتثبيت جزء ثابت من النفقات المخصصة للمنشآت القاعدية والتي يعبر عنها بالعلاقة:

$$t^* = 1 - a(G/y)^*$$

من خلال البراهين المتعلقة بحساب معدلات النمو، والتي تقتضي فرض معادلات معينة من الضرائب، وكذا ترشيد النفقات المتعلقة بالمنشآت القاعدية، تبعا لذلك يقتضي فرص معدلات معينة من الضرائب وكذا تحقيق معدلات نمو مثالية وفق سياسة اقتصادية رشيدة، حيث بين بارو في هذا

الصدد أهمية تدخل الدولة بافتراض أنه عليها في البداية تثبيت حجم النفقات العمومية المساوية $G/y=1-a$ وتقوم بالتالي باقتطاع ضريبة جزافية على جميع المداخيل والمساوية ل G من اجل تمويل جميع نفقاتها¹.

نموذج ريبيلو 1991:

ان الحفاظ على المعدلات المرتفعة للنمو في المدى البعيد هو الذي أرق الاقتصاديين النيو كلاسيك وذلك بسبب تناقص الانتاجية الحدية وخاصة لرأس المال، ولهذا افترض ريبيلو 1991 في نمودجه الغاء فرضية تناقص الانتاجية الحدية، اي $(\alpha=1)$ والتي تأخذ الشكل الخطي البسيط التالي: $y=AK$ (1) حيث: A ثابت موجب يعكس المستوى التكنولوجي، بينما تمثل K رصيد رأس المال الموسع (المادي والبشري).

ان دالة الانتاج في نموذج AK تجعل من الإنتاجية الحدية لرأس المال ثابتة ومساوية للمستوى التكنولوجي المستخدم (A)، ففي غياب فرضيات تناقص العوائد الحدية لرأس المال سيكون الاستثمار في رأس المال الموسع الية لجلب الوافرات الخارجية والتحسينات الانتاجية بزيادة المكاسب التي تعوض تناقص العوائد الحدية لرأس المال، وهذا ما يسمح بنمو الناتج في المدى الطويل دون توقف، اما تراكم مخزون رأس المال فيكتب على شكل نموذج $solow$ كما يلي:²

$$y^* = \delta y - \delta K \dots \dots \dots (2)$$

حيث عدد السكان ثابت أي: $y^* = \delta y - \delta K \dots \dots \dots (2)$

انتقادات نظرية النمو الداخلي:

تعاني نظرية النمو الجديدة من نقص مهم وهو انها بقيت معتمدة على عدد من افتراضات النموذج الكلاسيكي الجديد وتلك الافتراضات غالبا ما تكون غير ملائمة لاقتصاديات الدول النامية، على سبيل المثال: ان نظرية النمو الجديدة تفترض ان هناك قطاع انتاج وحيد وان كل القطاعات

¹ ضيف احمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015، ص ص: 60، 61.

² كبداني سيد أحمد، مرجع سابق ذكره، ص: 53.

متشابهة وهذا لا يسمح لإعادة تخصيص العمل ورأس المال بين القطاعات التي يحصل فيها تحول خلال عملية التغيير الهيكلي (**structure change**) من أجل توليد النمو.

ومن ناحية أخرى فإن النمو الاقتصادي في الدول النامية عادة ما يكون معاقا بسبب عدم الكفاءة الناتجة عن ضعف وفقر الهياكل الارتكازية ومن هياكل المؤسسة غير الكافية ونواقص أسواق رأس المال وأسواق السلع.

كذلك تفشل في توضيح المعدلات المنخفضة للقدرة على استغلال عنصر من عناصر الانتاج في الدول منخفضة الدخل عندما يكون رأس المال نادرا.

وفي الحقيقة فإن الحوافز الضعيفة ربما تكون أيضا مسؤولة عن بطء نمو الدخل القومي الاجمالي مثل المعدلات المنخفضة للادخار وتراكم رأس المال البشري. ان حالات عدم الكفاءة التخصيصية شائعة (**Allocative efficiency**) في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة التحول من الاسواق التقليدية الى الاسواق التجارية الحديثة، ولكن تأثير ذلك على النمو في المدى القصير والمدى المتوسط كان قد أهمل لان نظرية النمو الجديدة قد اكدت أكثر مما ينبغي على مقررات معدلات النمو في المدى الطويل¹.

المطلب الثالث: محددات النمو الاقتصادي.

يعد موضوع محددات النمو الاقتصادي من المواضيع الأساسية في دراسة النمو الاقتصادي، لما له من أهمية في تفسير كيفية حدود النمو الاقتصادي وتحديد العوامل المؤثرة فيه، وينعكس ذلك على السياسة الاقتصادية التي تحدد الاجراءات الكفيلة بتحقيق النمو الاقتصادي وتعزيزه ويورد الاقتصاديون عدة عوامل ويجعلونها أساسا للنمو الاقتصادي، لكنهم يختلفون في آرائهم للأهمية النسبية لهذه العوامل وعددها ويمكن ذكر العوامل التالية²:

اليد العاملة: يمثل عنصر العمل اهم عامل من العوامل المحددة للنمو الاقتصادي، وخاصة قديما في فترة المدرسة الكلاسيكية، حيث اعتبرهم وحديدا أساسيا لحجم الانتاج المحقق، الا انه يتطور بتطور التكنولوجيا وتقدم التقني أصبح عامل اليد العاملة مرتبط بزيادة المهارات والتعليم والتدريب،

¹ محمد صالح تركي القرشي، مرجع سابق ذكره، ص ص: 118، 119.

² محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنينة، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قار بونس، طبعة 09، ليبيا، 2008، ص 772.

التي تعتبر اعمال استثماريه في البشر ليعطيه لنا رأس المال بشري، ولا شك ان هذين العاملين التعليم والتدريب يساعدان كثيرا من اعلى رفع انتاجية القوى العاملة.

رأس المال: هو عبارة سلع تستخدم في انتاج سلع اخرى، ويمثل رأس المال الاستثمارات او كل مؤشر اخر يشرح مستوى ودرجه تجهيزات التقنية ويتكون رأس المال من مخزون المجتمع من الآلات والمعدات والطرق والمطارات والموانئ وغيرها من البنى المادية الأساسية، التي توفر البيئة اللازمة لقيام المشروعات الاقتصادية وازداد الطاقة الإنتاجية للمجتمع في التراكم الرأسمالي، اي زيادة المخزون المادي لدى اي مجتمع تكون بدايته اقتطاع هذا المجتمع لجزء من دخله في مرحلة ما وادخاره، اي عدم استهلاكه، ومن تم تحويله هذه المدخرات الى وجوه استثماريه منها صناعه الادوات والمعدات التي تساعد على زيادة انتاجه.

التقدم التقني: ويقصد بها التغيير في الحالة العلمية نتيجة للاختراعات والاكتشافات العلمية، والتي يمكن تطبيقها من الناحية الاقتصادية، اي يمكن استخدامها في الانتاج الواسع وبتكلفة معقوله تتناسب مع مستوى الاسعار السائدة او القدرة الشرائية في المجتمع، فإدخال الطرق الفنية الجديدة في عملية الانتاج سيساعد على النمو الاقتصادي افضل من الزيادة في رؤوس الاموال، ويراد بالتكنولوجيا الجديدة اشياء عديده تتمثل في الاختراعات الجديدة، الطرق الفنية الجديدة، التحسين في التنظيم والإدارية، ادخال التحسينات في أنظمة التدريب والتأهيل.

ان العوامل السابقة لا تعتبر لوحدها المؤثرة في النمو الاقتصادي، وانما نعتبر العوامل المباشرة في تحديد عملية النمو، الا أنها ليست مسبباتها النهائية وذلك لان هذه العوامل تتعلق بعوامل اخرى كالواقع الاجتماعي والسياسي الذي يلعبان دورا مهما في تحديد سرعه النمو الاقتصادي.

فيوجد مثلا ترابط بين النظام القانوني للمجتمع ما هو المستوى التقني لهذا المجتمع، ومن هنا يتبين لنا ان معرفة أثر تطور تراكم رأس المال او التقدم التقني او حجم اليد العاملة على الانتاج لوحدها لا تكشف لان لوحدها كافة محددة النمو الاقتصادية، وانما هناك امور اخرى كثيرة غير مباشرة يمكن ان تؤثر في عملية النمو الاقتصادي.

علاقة النمو الاقتصادي بالتنمية الاقتصادية:

تبدو العلاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، لان النمو الاقتصادي يعد أمرا ضروريا لإحداث تنمية اقتصادية و، إن كان غير كاف بحد ذاته لتحقيقها، فالنمو الاقتصادي يمكن

أن يرفع من الإيرادات العامة التي يمكن أن تستخدم في عملية التنمية. كما يقوم النمو الاقتصادي بتوسيع القاعدة المادية لتلبية الحاجيات البشرية، وهو بذلك يساير عملية التنمية، ورغم ذلك يفرق الاقتصاديين بين النمو والتنمية وذلك في عدة جوانب منها¹:

✓ يرى بعض الاقتصاديين أن استخدام مصطلح النمو الاقتصادي يكون في الدول المتقدمة أما. مصطلح التنمية الاقتصادية فيستعمل للدول الأقل تقدماً.

✓ يميز بين المفهومين عن طريق عنصر الإرادة ف، التنمية الاقتصادية تكون إرادية تقوم الدولة بقرار سياسي واع يدخل فيه الإنسان كمقرر ومنتج أما. النمو الاقتصادي فيكون تلقائي يجري مع مرور الزمن وباستمرار، وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع نحو التقدم.

✓ التنمية الاقتصادية هي تراكم نوعي يمس مختلف جوانب الحياة في المجتمع. بينما النمو الاقتصادي فهو تراكم كمي للسلع والخدمات فقط.

✓ التنمية الاقتصادية هي مشروع شامل ومتكامل، ولذلك فهي تتطلب تغيرات اقتصادية وثقافية وسياسية واجتماعية. في حين النمو الاقتصادي لا يتطلب مثل هذه التغيرات.

✓ لا يمكن إحداث تنمية اقتصادية بدون نمو، كما لا يمكن إحداث نمو اقتصادي مرتفع بدون توفر حد أدنى للتنمية الاقتصادية، وهذا ما يثبت العلاقة المتبادلة بين النمو والتنمية.

✓ يمكن أن يحدث نمو اقتصادي سريع ولا تحدث تنمية اقتصادية، وذلك عندما يكون النمو الاقتصادي مصحوباً بتقليص المشاركة الشعبية في اتخاذ القرارات السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

✓ يمكن ألا تتحقق التنمية الاقتصادية حتى عند ارتفاع متوسط الدخل الفردي الحقيقي بمعدلات سريعة، وذلك إذا كان هذا النمو مصحوباً بزيادة درجة الاعتماد على الخارج، وبتفاقم التبعية الاقتصادية والتكنولوجية والعسكرية والسياسية في إطار النظام الرأسمالي العالمي ونظام العلاقات السياسية الدولية.

المطلب الرابع: أثر السياستين النقدية والمالية على النمو الاقتصادي.

¹ ضيف احمد، مرجع سبق ذكره، ص ص: 14، 15.

إن الهدف الأول للحكومة هو إتباع سياسة اقتصادية تحقق الاستقرار الاقتصادي، وتعمل على الحد من التقلبات الدورية للنشاط الاقتصادي، لذا أصبح من الضروري المزج بين السياستين المالية والنقدية؛ فطبيعة العلاقة التي تجمع بين التناقض والتكامل بين السياسات المالية والنقدية ليست وليدة سنوات أو عقود حالية، فمن حيث أثرهما على النشاط الاقتصادي نجد أكثر من وجهة نظر حول هذا الموضوع، فالنقديون يرون أن السياسة النقدية هي أكثر فعالية في توجيه الاقتصاد عن السياسة المالية سواء في المدى القصير أو الطويل، ولهذا تراهم يهتمون السياسة المالية وحسب اعتقادهم أن نمو المعروض النقدي بنسب محسوبة شرط ضروري وكافي من أجل نمو الدخل؛ في حين أن الكينزيون يعظمون دور السياسة المالية في التأثير على النشاط الاقتصادي، وأنها لا تقل على السياسة النقدية في ذلك، ومهما يكن من اختلاف في وجهة نظر الاقتصاديين فإن التنسيق بين السياسة المالية والنقدية يعتبر أمراً ضرورياً، وذلك لأن لكل منهما تأثيرات مشتركة على النشاط الاقتصادي والنمو، وتهدفان إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي للنواتج والأسعار والعمالة وميزان المدفوعات، ولكن يجب التنويه على أن المقصود بالتنسيق هنا ليس بالضرورة أن يكون كل من السياسة المالية والنقدية متلازمتين توسعا وانكماشاً، فقد تتضمن السياسة العامة سياسة مالية توسعية مثلا وسياسة نقدية انكماشية أو العكس¹.

المبحث الثالث: الدراسات السابقة.

من أجل إثراء الحقل المعرفي قمنا بالاطلاع على مجموعة من الدراسات والاعتماد على ما توصلت إليه من نتائج، وفي هذا المبحث سندلي بعض الدراسات المختلفة، التي درست موضوع أثر السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي، سواء كانت دراسة عربية أو اجنبية، مع توضيح القيمة المضافة المقدمة في هذا البحث، والتي تميزه عن باقي البحوث.

المطلب الأول: الدراسات السابقة الوطنية.

¹ كفية قسيموري، اثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية لاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة) دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1992-2018) اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (LMD) في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خير، بسكرة، الجزائر، 2020-2021، ص: 90.

دراسة محمد بالوافي 2013 بعنوان: أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

سعى الباحث من خلال هذه الدراسة الى محاولة تقييم اثر السياسة المالية والنقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 الى 2013 بتطبيق معادلة **St. Louis**، وقد وجد ان جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات المستخدمة في دراسة متكاملة عند المستوى، وهو ما سمح له بتقدير معادلة **St. Louis** بطريقة المربعات الصغرى العادية (**ols**)، حيث اعتمد على متغيرة عرض النقود بالمعنى الواسع لتمثيل السياسة النقدية وعلى كل من معدل النمو الاسمي في اجمالي النفقات العامة للدولة لتمثيل السياسة المالية، وقد توصل في الاخير الى ان تأثير السياسة المالية على النشاط الاقتصادي أكبر واقوى من التأثير الذي تمارسه السياسة النقدية، هذا بالإضافة الى ان السياسة المالية تستغرق فترة زمنية صغيرة نسبيا من تلك التي تستغرقها السياسة النقدية لظهور اثارها بشكل كامل على مستوى النشاط الاقتصادي.

دراسة جمال بن دعاس 2010 بعنوان التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية، اطروحة الدكتوراه في السياسة الشرعية بجامعة باتنة ، وهدفت الدراسة الى المقارنة بين ادوات السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي وكذلك توضيح تأثير خصائص كل اقتصاد في فعالية هذه الادوات ومدى الحاجة لتلك السياسات، وتهدف ايضا الى دراسة امكانية التكامل بين السياستين النقدية والمالية والاقتصاد الإسلامية والاقتصاد الوضعي، ومن خلال الدراسة تبين للباحث ان ادوات السياستين المالية والنقدية وخاصة في ظل تكاملها تكاملهما يكون ذا فعالية كبيرة في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الاقتصاد الاسلامي وضعف ذلك في ظل الاقتصاد الوضعي .

دراسة اقاسم قاده وعبان شهرزاد 2016: بعنوان الاثار الطويلة والقصيرة الأجل للسياستين النقدية والميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر.

سعت هذه الدراسة الى التحقق من الفعالية النسبية للسياستين النقدية والميزانية في الجزائر، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة، وبعد تقدير العلاقة الديناميكية القصيرة والطويلة الاجل، اظهرت نتائج الدراسة وجود اثر سالب ومعنوي للسياسة المالية على النمو

الاقتصادي في الأجل الطويل، وموجب ومعنوي في الأجل القصير، عكس السياسة النقدية التي لها اثر موجب ومعنوي في الأجل الطويل وسالب ومعنوي في الأجل القصير.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة العربية.

دراسة عماد حسنين الصعيدي وبديعه فهد العتيبي (2012) بعنوان دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية.

حاول الباحثان من خلال هذه الدراسة تحليل مدى فعالية السياسة المالية والنقدية في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية، حيث اعتمد على محددتين أساسيين هما: السياسة المالية من خلال اداة الانفاق العام والسياسة النقدية من خلال ادائي عرض النقود بالمعنى الواسع وسعر الفائدة، للوصول الى هدف الدراسة قام بتقدير نموذج تصحيح الخطأ العشوائي باستخدام بيانات سنوية خلال الفترة الممتدة من 1988 الى 2012.

كشفت نتائج الدراسة التطبيقية على وجود علاقة تكاملية مشتركة في الأجل الطويل بين متغيرات السياسة المالية والنقدية وبين معدل نمو نصيب الفرد من الدخل الوطني، ما يدل على ان كلا السياستين تساهمان بشكل معنويين في تحفيز ورفع المعدلات النمو في الأجل الطويل في الاقتصاد السعودي، غير ان نسبة مساهمة السياسة المالية في شرح تقلبات معدل نصيب الفرد من الناتج كانت أكبر مقارنة بمساهمة السياسة النقدية ، وعليه يوصي باحثان بضرورة التنسيق بين كل من ادوات السياسة النقدية لما تحتاج اليه السياسة الاقتصادية من توازن دقيق بين السياسة المالية والنقدية لتحقيق معدلات نمو المرتفعة وضمان الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي .

دراسة سارة علي احمد محمد، سمر سعيد عبد الله عيسى، سنية عبد القادر امين موسى ومنى مجدي جمعه عبد الهادي (2016) بعنوان: أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري، حيث هدفت الدراسة الى اختبار ما اذا كان لمكونات السياسة المالية والسياسة النقدية اثر على معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي توجيه صانع القرار في مصر بأي مكون في السياسة المالية والنقدية له تأثير أكبر على معدلات النمو الاقتصادي حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للحالة المصرية والمنهج القياسي الكمي من اجل الوصول لطبيعة العلاقة بين متغيرات السياسة المالية والسياسة النقدية، والنمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج المحلي الاجمالي في جمهوريه مصر العربية وذلك باستخدام ادوات التحليل الكمي

بتوظيف ادوات تحليل السلاسل الزمنية، وقامت الدراسة باستخدام اختبار سكون السلاسل الزمنية من خلال **test unit root**، ومتجه الانحدار الذاتي **VAR**، واختبار التكامل المتناظر **co-integration**، باستخدام اختبار جوهانسون .

اتضح لنا من خلال الدراسة ان السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة كلها غير مستقرة في المستوى ولكن المتغيرات المفسرة مستقرة عند الفروق الثانية والمتغير التابع المستقر عند الفروق الاولى وبالتالي يمكن تطبيق اختبار التكامل المتناظر، وان هناك علاقة موجبة بين الائتمان الممنوح للقطاع الخاص والنتائج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل وعلاقة سالبة بين النفقات والنتائج المحلي الاجمالي في الأجل الطويل وهي نفس النتيجة التي توصلت لها دراسة (Landau, 1985). حيث اتفقت جميع المدارس على وجود علاقة طردية بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي وهذا ما توصلت اليه الدراسة.

دراسة ناصريه خولة 2016 بعنوان: أثر السياسة المالية على اداء سوق الاوراق المالية دراسة حاله الاردن. اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية.

هدفت هذه للدراسة الى تحديد أثر السياسة المالية على اداء الاوراق المالية، ومختلف الأساسيات المرتبطة بكل منهما، حيث اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من اجل الامام بالجوانب النظرية والتطبيقية للموضوع، وذلك اعتمادا على برنامج **EViews 8** لمعرفة قوة وطبيعة العلاقة بين متغيرات الدراسة. ومن خلال هذا البحث تم التوصل الى نتائج مفادها وجود علاقة ارتباط طردي قوي بين النفقات العامة والمؤشر العام لسعر السهم المرجح بالقيمة السوقية لبورصة عمان وكذلك مؤشر القيمة السوقية، كما تبين لنا وجود علاقة ارتباط طردي ضعيف بين النفقات العامة ومؤشري حجم التداول ومعدل الدوران لبورصة عمان. من جهة أخرى، اوضحت الدراسة وجود علاقة طردية بين الايرادات الضريبية ومختلف مؤشرات اداء بورصة عمان، حيث ان تعقد النظام الضريبي الاردني، فضلا عن عدم وضوح العديد من نصوص التشريعات الضريبية وتعرضها لكثير من التعديلات من حين لآخر وشيوع التهرب الضريبي، كلها عوامل جعلت من الاثر الصافي للضرائب على مؤشرات اداء بورصة عمان محدودا، واخيرا اتضح عدم وجود اثر للدين العام الداخلي على مؤشر حجم التداول لبورصة عمان حيث ان معظم الدين الداخلي لا يزال غير متداول في سوق الاوراق المالية الأردني.

المطلب الثالث: الدراسات السابقة الأجنبية.

دراسة (Olowola and Adejumo, 2006) بعنوان: The impact of oil price fluctuations on some macroeconomic variables in Nigeria during the period (1970-2003). باستعمال نماذج الانحدار الذاتي المتعدد VAR، فتوصلا ان صدمات اسعار البترول ليس لها تأثير على التضخم والناتج الداخلي الخام، كما استنتجا ان ارتفاع اسعار البترول ادت الى ارتفاع سعر صرف الحقيقي، وتعتبر هذه احدى اعراض المرض الاقتصادي الهولندي.

دراسة (Zuhaira Bukhari and Zarinah Yusuf, 2014) بعنوان: The "Management and macroeconomic effects of fiscal policy in Malaysia Human Behaviour" العدد 2، قسم الاقتصاد والإدارة جامعة مالايا بماليزيا.

وهدفت هذه الدراسة الى تحليل العلاقة الديناميكية بين السياسة المالية ومتغيرات الاقتصاد الكلي في ماليزيا للفترة 1970 الى 2012. لا سيما بشأن تأثيرات السياسة المالية على النمو والتضخم من خلال تطبيق نموذجي تحليلي تكاملي ونموذجي تصحيح الخطأ.

دراسة (Anita Angelovestra Bezostra, 2015) بعنوان: Coordination of Monetary and fiscal policies in Republic of Macedonia قامت الدراسة بالتحقيق في مستوى تنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية في جمهوريه مقدونيا خلال الفترة من 1992 الى 2013 والهدف من ذلك اكتشاف العلاقة بين السياستين المالية والنقدية واشكال التعاون بينهما.

المطلب الرابع: القيمة المضافة

بعد التطرق لمختلف الدراسات السابقة المحلية، العربية والاجنبية التي لها صلة بموضوع الدراسة الحالية سوف تتم المقارنة بينهما ثم اعطاء القيمة المضافة من هذه الدراسة.

جدول 1: مقارنة بين الدراسات المحلية والدراسة الحالية

الدراسة الحالية	الدراسات المحلية			
	الدراسة 3	الدراسة 2	الدراسة 1	
موضوع الدراسة	أثر السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر	التكامل الوظيفي بين الآثار الطويلة والقصيرة الأجل للسياستين النقدية والميزانية في الجزائر	أثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر	
الهدف	التحقق من الفعالية النسبية للسياستين النقدية والميزانية في الجزائر	المقارنة بين أدوات السياستين المالية والنقدية في الاقتصاد الاسلامي والاقتصاد الوضعي	تقييم أثر السياستين المالية والنقدية في الجزائر	
عينة الدراسة	الجزائر	الجزائر	الجزائر	
فترة الدراسة	2014-1990		2013-1970	
النتائج المتوصل اليها	وجود اتر سالب ومعنوي للسياسة المالية في الأجل الطويل وموجب في الأجل القصير عكس السياسة النقدية	وجود اتر سالب ومعنوي للسياسة المالية في الأجل الطويل وموجب في الأجل القصير عكس السياسة النقدية	تأثير السياسة المالية على النشاط الاقتصادي أكبر واقوى من التأثير الذي تمارسه السياسة النقدية	

جدول 2: مقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية.

الدراسة الحالية	الدراسات العربية			
	الدراسة 3	الدراسة 2	الدراسة 1	
أثر السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر	أثر السياسة المالية على أداء سوق الأوراق المالية	أثر السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي	دور السياسات المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي	موضوع الدراسة
أثر قياس السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر	تحديد أثر السياسة المالية على أداء سوق الأوراق المالية	اختبار ما إذا كان لمكونات السياسة المالية والنقدية أثر على النمو الاقتصادي	تحليل تدي فعالية السياسة المالية والنقدية في التأثير على معدلات النمو الاقتصادي	الهدف
الجزائر	الأردن	مصر	المملكة العربية السعودية	عينة الدراسة
2021-1990	2014-1990	2013-1991	2012-1988	فترة الدراسة
وجود علاقة فاعلية وتبادلية بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي.	وجود علاقة ارتباط طردي قوي بين النفقات العامة والمؤشر العام لسعر السهم المرجح بالقيمة السوقية لبورصة عمان	اتفاق جميع المدارس على وجود علاقة طردية بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي	كلا السياستين تساهمان بشكل معنوي في تحفيز ورفع معدلات النمو في الأجل الطويل في الاقتصاد السعودي	النتائج المتوصل إليها

جدول 3: مقارنة بين الدراسات العربية والدراسة الحالية.

الدراسة الحالية	الدراسات الأجنبية			موضوع الدراسة
	الدراسة 3	الدراسة 2	الدراسة 1	
أثر السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر	Coordination of Monetary and fiscal policies in Republic of Macedonia	The macroeconomic effects of fiscal policy in Malaysia Management and Human Behaviour	The impact of oil price fluctuations on some macroeconomic variables in Nigeria during the period	
قياس أثر السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر.	اكتشاف العلاقات بين السياسات التي تم تعديلها بهدف الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.	تقديم دليل تجريبي على العلاقة الديناميكية بين السياسة المالية ومتغيرات الاقتصاد الكلي في ماليزيا.	تقييم كيفية تأثير تغيرات - أسعار النفط على توليد الإيرادات والنمو الاقتصادي العام في نيجيريا.	الهدف
الجزائر	مقدونيا	ماليزيا	نيجيريا	عينة الدراسة
2021-1990	2013-1992	2012-1970	2003-1970	فترة الدراسة
وجود علاقة فاعلية وتبادلية بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي.	المزيج المالي والنقدي في معظم السنوات التي تم تحليلها كان مناسباً للحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.	وجود علاقة تبادلية بين السياسة المالية ومتغيرات الاقتصاد الكلي في ماليزيا.	تغيرات أسعار النفط لها تأثير كبير على التوسع الاقتصادي لنيجيريا.	النتائج المتوصل اليها

خلاصة الفصل الأول

استعرضنا في هذا الفصل: مفاهيم السياسة المالية التي تركز على الأدوات والأهداف التشغيلية، الأهداف الوسيطة والنهائية حيث تعتبر الأدوات هي التغيرات التي يتم التحكم فيها مباشرة من قبل البنك المركزي لتحقيق الأهداف النهائية.

كما استعرضنا أيضا مفاهيم السياسة المالية التي تعتبر من أهم أدوات السياسة الاقتصادية فهي تبحث في مختلف الظواهر المالية لتحلل أوجه النشاط المالي لتعين الدولة على المساهمة في تحقيق أهداف المجتمع وتطرقنا الى أن النمو الاقتصادي هو نتيجة جملة من

العوامل تركز بالأساس على عوامل الإنتاج: العمل، رأس المال والتكنولوجيا، إضافة إلى عوامل ومحددات أخرى لها تأثير على حجم الناتج ومن ثم على عملية النمو الاقتصادي وتوصلنا إلى أنه توجد علاقة فاعلية وتبادلية بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق النمو الاقتصادي.

الفصل الثاني

تمهيد

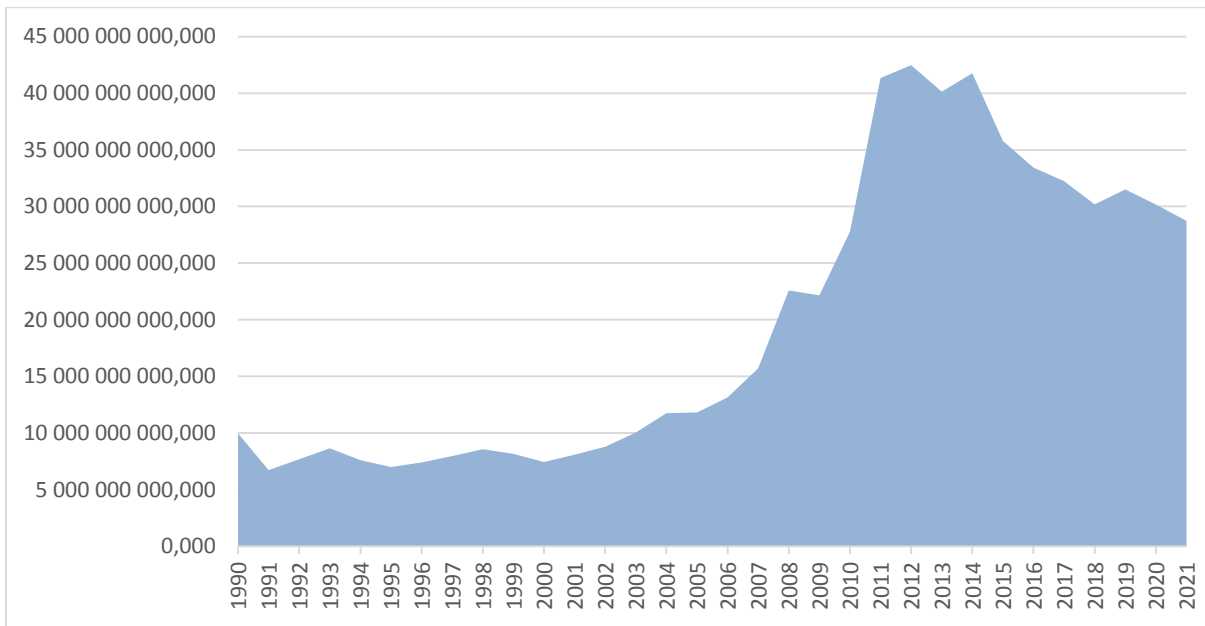
بعد التحليل النظري لأثر كل من السياستين المالية والنقدية، سنحاول في هذا الفصل القيام بالتحليل القياسي لهذه الدراسة وتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية الأكثر تأثيراً على النمو الاقتصادي باستخدام طرق قياسية وذلك بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) حيث سنتطرق فيه إلى ثلاث مباحث، **المبحث الأول** سيتم عرض أهم المتطلبات النظرية للنمذجة القياسية بواسطة نموذج (ARDL) ، أما **المبحثين الثاني والثالث** سنقوم بتحليل وقياس أهم متغيرات الدراسة.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة

المبحث الاول: دراسة تحليلية للمتغيرات

لدراسة أثر السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة سوف يتم على المنحنيات البيانية التالية التي تبين تطورهم واهم مؤشرات السياسة المالية والنقدية.

المطلب الاول: تطور العرض النقدي (M2) في الجزائر للفترة (1990-2021).



(الشكل 1): تطور العرض النقدي (M2) في الجزائر للفترة (1990 - 2021)

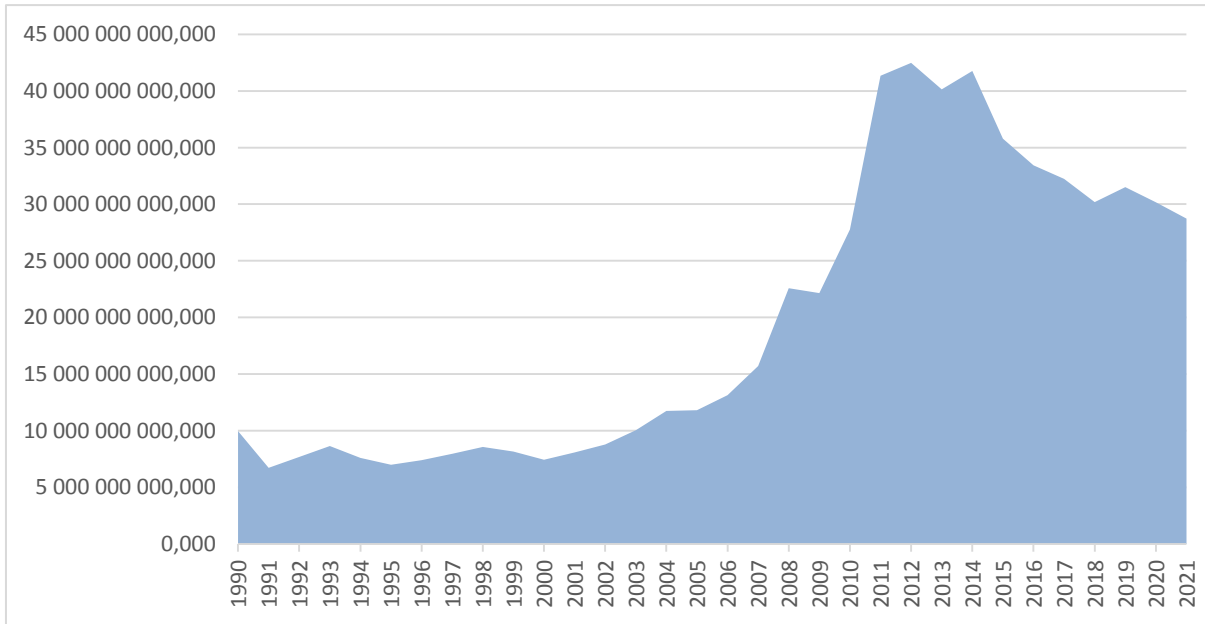
المصدر: من اعداد الطالبة باستعمال برنامج Excel بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 01 يوضح الشكل تطور نسبة تغير الكتلة النقدية بالجزائر، وانه قد حقق نموا موجبا خلال الفترة (1990 - 2021) باستثناء بعض السنوات الا أن هذا النمو لم يكن على وتيرة واحدة، بل كان متذبذبا بين الزيادة والنقصان حيث كان اعلى معدل النمو في العرض النقدي (M2) والذي وصلت ذروته سنة 2014 بقيمة 169571621591.869 مليار دولار وان أدنى معدلات نمو العرض النقدي (M2) كانت في السنوات 1991, 1994, 1995, 1996, 2009, 2015, 2016, 2019 على التوالي.

وتجدر الإشارة الى ان الزيادة في العرض النقدي والذي وصل الى ذروته كان بسبب بعض العوامل الخاصة والتي هي ان الاقتصاد الجزائري اتسم بالأداء الجيد للاقتصاد الكلي (ميزان

المدفوعات والقدرة على تحمل الديون الخارجية واستقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي وتحسين حالة التمويل العام وتحسين السيولة المصرفية) مما أدى إلى معدل نمو كبير بالإضافة إلى ما سبق انطلاق الجزائر في الشروع في تطبيق برنامج تنموي والذي يتمثل في توفير مناصب الشغل والتحكم في معادلات التضخم وزيادة حجم الاستثمار، ووضحت السياسة النقدية في نهج التطور من خلال تحليل تطور الكتلة النقدية ومقابلاتها وأهم أدوات السياسة النقدية، و إن تباطؤ نمو العرض النقدي أدى إلى انخفاض فائض السيولة خلال هذه الفترة أدى إلى تغيير جذري في إدارة السياسة النقدية، وراجع أيضا للانخفاض القوي لودائع لأجل القطاع المحروقات وتقلص قوي لاستحقاقات الدولة على بنك الجزائر وارتفاع لمستحقات المصارف على الدولة.

أما في سنة 2017 شهدت الثلاثين الأولى والثاني ثبات نسبي مقارنة مع نهاية سنة 2016 لكن الثلاثين الثالث والرابع لهذه السنة عرفت انهيارا كبيرا لقيمة الدينار خاصة في الثلاثين الرابع لهذا العام، لتبلغ قيمته 114.8101 دينار مقابل الدولار الواحد. كما يتضح لنا من خلال الجدول قيمة الدولار ويعود سبب هذا الانخفاض والتدهور بسبب البرنامج الذي تبنته الجزائر لسد عجز الموازنة العامة واستمرت قيمة الدينار بالانهيار حتى بلغت في الثلاثين الثاني قيمة سعر صرف الدينار 115.7269، وخلال الثلاثين الثالث انخفضت قيمته بمقدار 23,024 دينار مقارنة بالثلاثين الثاني، أما في الثلاثين الرابع فلم تنخفض إلا بمقدار 5,424 دينار مقارنة بالثلاثين الماضي وهذا يدل على أن متوسط سعر الصرف الدينار عرف تحسنا ملحوظا خلال هذه الثلاثين ليصل في نهاية سنة 2018 إلى 116,6169 دينار جزائري وفي الأخير عرف متوسط سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل واحد دولار تدهورا كبيرا بقيم مختلفة وتعود أسباب هذا الانهيار إلى لجوء الدولة لتمويل الخزينة العمومية والدين العام بالأسلوب الجديد للتمويل الداخلي، وهو ما يعرف بالتمويل غير التقليدي، من أجل تغطية احتياجات الخزينة لسد العجز المالي الذي عانت منذ سنة 2014 بشكل كبير.

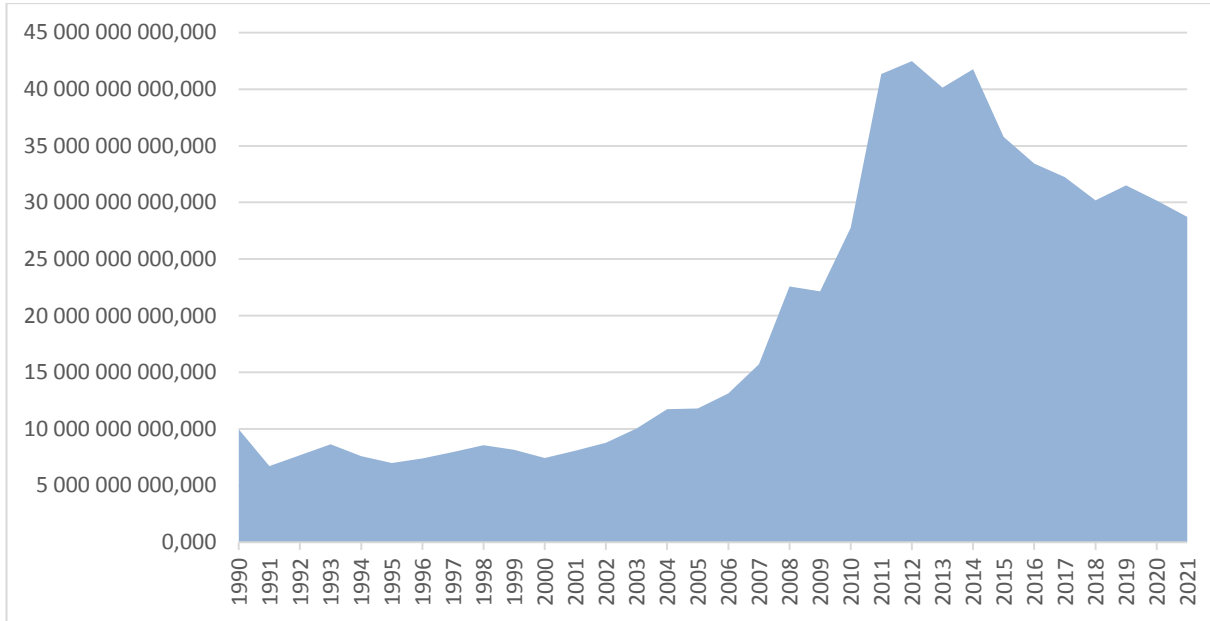
المطلب الثاني: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PIBper) (مؤشر النمو الاقتصادي) في الجزائر للفترة (1990 - 2021)



الشكل 2: تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (PIBper) (مؤشر النمو الاقتصادي) في الجزائر للفترة (1990 - 2021)

المصدر: من اعداد الطالبة باستعمال برنامج اكسل بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 01 يوضح الشكل ان حجم الناتج المحلي الاجمالي عرف تغيرات عديدة عبر مختلف مراحل تطور الاقتصاد الوطني حيث سجل في السنوات 1991، 1994، 1995، 1998، 1999 انخفاضا في متوسط معدل الناتج ثم واصل في الهبوط من فترة الى أخرى، والملاحظة في هذه المعطيات انها تعكس زيادة في معدل الناتج لكل فترة وانما فقط تختلف من مرحلة الى اخرى وهذا التذبذب حسب الشكل راجع الى عدة صدمات والمتمثلة أساسا في انخفاض اسعار البترول للسنوات 1998 وكذا الازمة المالية العالمية لسنة 2008 التي اثرت على اسعار البترول مما ادى ذلك الى تسجيل معدل نمو سالب سنة 2009 ، كذلك ادت الى انخفاض اسعار البترول سنة 2014 الى معدلات نمو منخفضة خلال السنوات 2013، 2014، 2015، 2016 على التوالي ، وكنتيجة عامة يمكن القول ان تطور حجم الناتج المحلي الاجمالي مرتبط ارتباطا وثيقا بتغيرات اسعار البترول، وهذا ما يعكس طبيعة الاقتصاد الجزائري المبني على مداخيل قطاع المحروقات.

المطلب الثالث: تطور سعر الصرف الرسمي (Tch) في الجزائر للفترة (1990 - 2021)



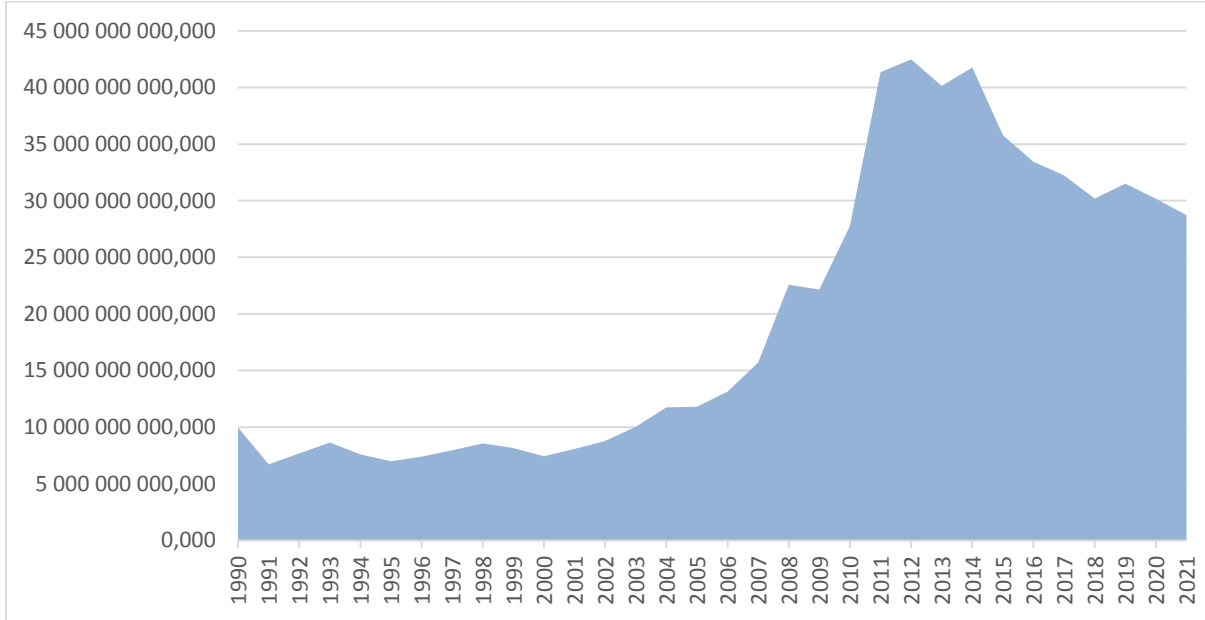
الشكل 3): تطور سعر الصرف الرسمي (Tch) في الجزائر للفترة (1990 - 2021)

المصدر: من اعداد الطالبة باستعمال برنامج اكسال بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 01.

نلاحظ من خلال الجدول والمنحنى تطور سعر الصرف في سنتي 1990 و 1996 بسبب تعويم العملة (الدينار مقابل الدولار) والتخلي عن نظام سعر الصرف الثابت وفي سنة 1998، 2014 شهدت انخفاض سعر الصرف بسبب كل من رفع الاجور في سنة 2008 حيث ادى الى زيادة التضخم وتخفيض قيمة العملة، وفي سنة 2014، 2015 و 2018 شهدت ارتفاعا في سعر الصرف بسبب انخفاض معدل التضخم، ان تراجع قيمه الدينار الجزائري مقابل الدولار بنسبه 10.1% عام 2004. ولقد انخفض الدينار الجزائري مقابل الدولار بنسبه 1.7% خلال عام 2005، حيث سجلت الجزائر في عام 2001 انخفاضا يتراوح هذا الانخفاض بين 2% بالنسبة للدينار الجزائري، وتميزت السنة 2002 بتراجع قيمة الدينار الجزائري امام الدولار بنسبه 3.19%، حيث شهدت ارتفاعا عام 2005 مما ادى الى تراجع في معدلات التضخم والمساهمة في تحسين القدرة التنافسية لصادراتها، اما فيما يتعلق بالنظام الذي تتبع الجزائر نظام صرف أكثر مرونة فقد ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بنسبة 4.62% وكان قد شهد ارتفاعا في حوالي 10 و 15% خلال الفترة 2003 الى 2007، وتميزت سنة 2007 الجزائر ارتفاعا في عملتها مقابل الدولار، وفي سنة

2019، 2021 ارتفع سعر الصرف بسبب كوفيد 19 الذي اصاب العالم مؤثره تأثيرا كبيرا على اقتصاد الجزائر.

المطلب الرابع: تطور الانفاق الحكومي (G) في الجزائر للفترة 1990 - 2021



الشكل 4: تطور الانفاق الحكومي (G) في الجزائر للفترة (1990 - 2021)

المصدر: من اعداد الطالبة باستعمال برنامج اكسل بالاعتماد على بيانات الملحق رقم 01. يوضح الشكل تطور الانفاق الحكومي في الجزائر. حيث خلال الفترة (1990 - 1991) ابرمت الجزائر اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي مع المؤسسات المالية الدولية، التي مع شروطها رفع تدخل الدولة والحد من نشاطها الاقتصادي والمالي، تميزت هذه الفترة بتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي، وهي مرحلة اتفاقيات الاستعداد الائتماني الممتدة من 1990 الى غاية 1995 حيث انخفض الانفاق الحكومي من

9969299559.029 الى 6728775736.349 مليار دولار سنة 1991 ليرتفع الى 76044327500.004 مليار دولار سنة 1993، ويرجع هذا في الأساس الى تزايد نسب الانفاق على الرواتب والاجور وتسديد المديونية العمومية، والسبب في ذلك تحسن الايرادات العامة للدولة نظرا لارتفاع اسعار البترول التي عرفت انتعاشا ملحوظا ، حيث بلغ سعر البرميل 23.73 دولار للبرميل سنة 1990 بعد ان انخفض الى اقل من 20 دولار للبرميل اثناء الازمة البترولية سنة

1981 ، بالإضافة الى التدابير التي اتخذت في هذه الفترة والمتمثلة في انشاء شبكة الاجتماعية (دعم الفئة المحرومة) وتواصل عجز الهيئات العمومية الخاصة والادارات المحلية (كالبليات) والتي تمول بصفة مستمرة من خلال نفقات الميزانية العامة، بسبب الاستعمال غير الرشيد للموارد المالية وضعف وسوء التسيير وعدم الاعتماد على الطرق الحديثة في هذا المجال، اضافة الى انتشار الفساد في القطر العام، وهذا ما تبنته الدولة من خلال برنامج يتعلق بالتطهير المالي لجهازها حيث كلفت خزينة الدولة غلafa ماليا قدره 415.53 مليار دولار. مست 16 مؤسسة وطنية فقط على مدار الفترة (1992 الى 1998).

اما في سنة 1995 وهي مرحلة الاصلاحات الهيكلية المدعومة من طرف صندوق النقد الدولي الرامية الى تقليص الانفاق الحكومي، الامر الذي ساهم في تشكيل المنحنى التنازلي للانفاق الحكومي بأنواعه خلال هذه الفترة حاولت السلطات الضغط على حجم الانفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري وبدرجة أكبر نفقات التسيير تماشيا مع متطلبات برنامج التصحيح الهيكلي وهذا ما يفسر انخفاض نمو الانفاق الحكومي في هذه الفترة، حيث يعود سبب هذا الانخفاض الى التدابير الاقتصادية التي اتخذتها الدولة مع صندوق النقد الدولي لخفض الانفاق مثل القمح والحليب ومشتقاته لتبقى المواد في متناول عامة الناس، وابتداء من سنة 2010 انطلق البرنامج الخماسي الذي خصص له غلاف مالي قدره 21214 مليار دينار جزائري اي ما يقارب 262 مليار دولار، ووزع على مجموع من القطاعات وهذا ما يفسر التزايد الكبير في حجم النفقات العامة في هذه الفترة، اما في عام 2011 شهدت البلاد ارتفاعا كبيرا في الانفاق الحكومي دفعت اليها الثورات والاضطرابات الشعبية التي حدثت في بعض الدول العربية، حيث بلغ حجم الانفاق الحكومي 41338869092.749 مليار دولار مقارنة بسنة 2010 والتي قدر فيها حجم الانفاق 27770783480.763 مليار دولار حيث هذا الارتفاع لم يشهده الانفاق الحكومي في السنوات السابقة، وذلك راجع الى قرار الحكومة بزيادة في الانفاق وذلك لمحاولة تهدئة شكاوى المواطنين والحيلولة دون وقوع اضطرابات في اعقاب ثورات تونس، مصر وليبيا .حيث نستنتج ان سياسة الانفاق الحكومي لهذه الفترة كانت توسعية.

خلال الفترة (2015 الى 2021) شهدت تذبذبا في النفقات الكلية حيث من سنة 2015 الى 2018 نلاحظ انخفاضا وهذا راجع الى انهيار اسعار النفط بعد الصدمة البترولية لسنة 2014 والتي

وصلت فيها اسعار النفط الى 43.73 دولار للبرميل عام 2016، اما بين 2018 الى 2019 لاحظنا ان حجم الانفاق الحكومي في الارتفاع التدريجي حيث وصل سنة 2019 الى 31506381039.198 دولار ويرجع ذلك لتحسن متوسط اسعار النفط حيث ارتفعت الى حدود 60 دولار للبرميل وهذا الارتفاع راجع الى تأكيد الدول المنتجة بتخفيض الانتاج ليعرف انخفاضا مره اخرى في حجم الانفاق الحكومي سنة 2021 ليصل الى 28728517655.282 مليار دولار .

وترشيده، نلاحظ ايضا ان هناك تطور في حجم الانفاق الحكومي كون ان الجزائر عرفت في هذه الفترة انطلاق برامج تصحيحية وتقويمية وتنموية على عدة اصعدة خاصة الاجتماعية، حيث ان هناك زيادة متسارعة للانفاق الحكومي خلال (2000 الى 2004) حيث انتقل من 744267163.692 مليار دولار سنة 2000 الى 11752555488.020 مليار دولار سنة 2004 ، وتفسر هذه الزيادة خلال الفترة (2000 الى 2004) بالارتفاع الذي عرفته نفقات التسيير خلال هذه المرحلة التي تجاوزت نسبتها 70% في بعض السنوات من مجموع الانفاق الكلي الى جانب النفقات المتعلقة بإعادة ما خلفته فيضانات 2001 وزلزال 2003 هذا الاخير كلف ميزانية الدولة خلال 2003 و2004 ما قيمته 156.4 مليار دينار .

كما نلاحظ خلال الفترة (2005 الى 2009) وهي مرحلة البرنامج التكميلي لدعم النمو ارتفاعا كبيرا في حجم الانفاق الحكومي، حيث سعت الحكومة نحو تحسين الخدمة العمومية والتنمية المحلية، ورفع معدلات النمو وتحسين المستوى المعيشي للسكان، حيث كان من اسباب الارتفاع توجه الدولة نحو انشاء البيئة القاعدية، كما شهدت خلال هذه الفترة التسديد المسبق للديون الخارجية الى جانب النفقات المتعلقة بالموظفين في القطاعات التابعة للدولة وقد بقي حجم الانفاق الحكومي في تزايد مستمر وبمعدل نمو متزايد حتى بلغ حجم الانفاق الحكومي 22153114908.448 مليار دولار سنة 2009 لتعزيز النمو وتحديث البنية التحتية وتلبية احتياجات اجتماعية مختلفة مثل السكن ودعم المواد الغذائية الأساسية.

المبحث الثاني: الإطار النظري لمنهجيته الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL)

المطلب الاول: تعريف منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL).

نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة هو نموذج انحدار ديناميكي، حيث ينطوي على وجود فترات تباطؤ زمني، الامر الذي يمكن من خلاله قياس العلاقات في كل من الأجل الطويل والأجل القصير، حيث دمج نماذج الانحدار الذاتي Autoregressive Model AR (p) ونماذج فترات الابطاء الموزعة Distributed log Model في هذه المنهجية وتكون سلسلة الزمنية دالة في ابطاء قيمها او وقيم المتغيرات التفسيرية الحالية وابطائها بفترة واحدة او أكثر¹.

المطلب الثاني: شروط منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات زمنية المتباطئة الموزعة (ARDL).

تستخدم منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) المطورة من طرف Pesaran et al 2001. في الكثير من الدراسات القياسية التي تهدف الى دراسة العلاقة ما بين المتغيرات، نظرا لسهولة تطبيقها، وهذه المنهجية تختلف عن باقي منهجيات القياس الاقتصادي في انها لا تشترط ان تكون كل المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، اذ يمكن اعتمادها إذا كانت المتغيرات:

✓ كلها مستقرة عند الفرق الاول.

✓ او بعضها مستقرة في المستوى والبعض الاخر في الفرق الاول.

✓ ولا يجب ان يكون اي متغير مستقر عند الفرق الثاني.

✓ بشرط ان لا يكون المتغير التابع مستقر عند المستوى.

كما يمكن استخدام هذه المنهجية في حالة السلاسل الزمنية القصيرة، فضلا عن امكانية الحصول على تقديرات المدى القصير والبعيد في ان واحد لكن تشترط هذه المنهجية ان لا تكون من

¹ بوعزة زياد، رتيعة محمد، استخدام نموذج ARDL لقياس اثر المتغيرات الاقتصادية في تكوين الرأسمالي الثابت، مجله الاستراتيجية والتنمية، جامعة يحيى فارس، المدينة، الجزائر، المجلد: 09، العدد: 03، 2019، ص: 61.

بين المتغيرات محل الدراسة من هي مستقرة من الدرجة الثانية، وقرار تكامل المشترك يعتمد على اختبار الحدود الذي يقيس عدم وجود علاقة التكامل المشترك بالفرض العدم مقابل وجود علاقة تكامل المشترك بالفرض البديل، ويفصل في ذلك من خلال مقارنة احصائية F المحسوبة مع الحدود العليا او الدنيا للقيم الحرجة الجدولية الخاصة اما ب Perasan et al 2001. او الخاصة ب Narayan 2005 حيث يتم الاعتماد على هذه القيمة Narayan 2005 إذا كان حجم العينة يتراوح ما بين 30 الى 80 مشاهدة¹.

المطلب الثالث: مميزات منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL).

تتميز منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة عن باقي التقنيات، في انه يمكن تطبيقها حتى في حالة وجود ارتباط ما بين المتغيرات المفسرة والاختفاء العشوائية، لكن تفترض هذه المنهجية وجود معادلة واحدة فقط تعبر عن العلاقة ما بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة له وليس نظام من المعادلات، عكس باقي التقنيات كما تسمح هذه المنهجية باختلاف فترات الابطاء (الفجوات) ما بين المتغيرات. ويتميز ايضا عن بقية الطرق الاخرى المعتادة في اختبار التكامل المشترك (انجل وجرانجر وجوهانسون) فانه²:

- لا يتطلب ان تكون السلاسل المتكاملة من نفس الدرجة سواء كانت مستقرة عند مستوياتها (0) او متكاملة من الدرجة الاولى (1) او خليط من الاثنين، بشرط ان لا تكون السلاسل متكاملة من الدرجة الثانية (2).

¹ جلولي نسيمية، مقران محمد، الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنماذج المالية حول منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة كإحدى تطبيقات القياس الاقتصادي، المركز الجامعي بالحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر، 14 نوفمبر 2019، ص: 2 - 4.

² بن مريم محمد، دور الاستقلال السياسي كعامل اساسي الى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذجي الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة خلال الفترة 1987 الى 2016، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعه شلف، الجزائر، 2018، ص: 62.

- ان نتائج تطبيقها تكون أكثر ملائمة مع حجم العينات الصغيرة (مثلا حجم العينة يبلغ 30 مشاهدة). وهذا على عكس معظم اختبارات التكامل المشترك التقليدية التي تتطلب ان يكون حجم العينة كبيرا حتى تكون النتائج أكثر كفاءة.
- المقدرات الناتجة عن هذا النموذج تتصف بخاصية عدم التحيز والكفاءة، فضلا عن انه يساعد على التخلص من المشاكل المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكل الارتباط الذاتي.
- ان منهجية ARDL تعمل على تقدير علاقات الاجلين الطويل والقصير معا في الوقت نفسه في معادلة واحده بدلا من معادلتين منفصلتين.
- تسمع منهجية ARDL بإدراج المتغيرات الصماء في اختبار التكامل المشترك.

المطلب الرابع: خطوات تطبيق منهجية الانحدار الثاني للفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة

(ARDL)

لتطبيق هذه المنهجية ستمر بالمراحل التالية¹:

- تحليل استمرارية.
- إجراء اختبار الحدود (اختبار التكامل المشترك).
- تقدير معاملات طويلة الأمد.
- تقدير نموذج تصحيح الخطأ.
- تشخيص النموذج من خلال إجراء اختبار الارتباط الذاتي للبواقي واختبار عدم ثبات التباين، بالإضافة إلى إجراء اختبار ثبات النموذج (الاستقرار الهيكلي للمعالم المقدره) والمتمثل في اختبار المجموع التراكمي للبواقي cusum واختبار مربع المجموع التراكمي للبواقي cusumsq.

الفرع الأول: اختبار فيليبس وبيرون (PP): وبالنسبة لاختبار فيليبس - بيرون (- Phillips

Perron Test، 1988) فإنه يعتمد تقديره على نفس نماذج DF البسيط إلا أنه يختلف عن اختبار DF في أنه يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء ذات التباين غير المتجانس وذلك عن طريق عملية

¹ جلولي نسيمه، مقران محمد، مرجع سبق ذكره ، ص: 5.

تصحيح غير معلمية لإحصاءات ديكي-فولر، حتى يعالج مشكل الارتباط أو التحيزات الناتجة عن المميزات الخاصة للتذبذبات العشوائية.

ويجرى هذا الاختبار في أربعة مراحل 1:

التقدير بواسطة طريقة المربعات الصغرى العادية OLS للنماذج الثلاثة القاعدية لاختبار ديكي- فولر مع حساب الإحصائيات المرافقة 2.

تقدير التباين قصير المدى $\sigma^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \varepsilon_t^2$ حيث ε_t تمثل البواقي 3.

تقدير المعامل المصحح S_1^2 المسمى التباين طويل المدى، والمستخرج من خلال التباينات المشتركة لبواقي النماذج السابقة، حيث 4:

$$S_1^2 = \frac{1}{T} \sum_{t=1}^T \varepsilon_t^2 + 2 \sum_{i=1}^l (1 - \frac{i}{T}) \frac{1}{T} \sum_{t=i+1}^T \varepsilon_t \varepsilon_{t-i}$$

من أجل تقدير التباين على المدى الطويل، يجب إيجاد عدد التباطؤات / (Newey-west) المقدر بدلالة عدد المشاهدات T: $l \approx 4 \left(\frac{T}{100}\right)^{2/9}$

حساب إحصائية فيليبس - بيرون PP: $t_{\phi}^* = \sqrt{k} \frac{(\phi-1)}{\phi} + \frac{T(K-1)\phi}{\sqrt{k}}$ مع $k = \frac{\sigma^2}{S_1^2}$ والذي

يساوي 1 في الحالة التقاربية عندما تكون ε_t تشويشاً أبيضاً، ثم يتم مقارنة هذه الإحصائية مع القيم الحرجة لجدول ماكينون.

ومن المعلوم أن اختبار ADF قائم على فرضية أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة عملية الانحدار الذاتي (AR) بينما اختبار (PP) قائم على افتراض أكثر عمومية، وهي أن السلسلة متولدة بواسطة عملية (ARIMA)، ولذا يرى هالام وزانولي (1993) أن اختبار (PP test) له قدرة

¹ محمد شيخي: طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2018، ص 212.

² عطا الله بوتلجة، عبد الناصر مسعود، الاتفاق الحكومي والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام التكامل

المشترك، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجزائر، العدد 19، 2014، ص ص 18,19.

³ عمار زهير، توقعات أثر مسعى النفط على الواردات الجزائرية في المدى القصير والطويل، ورقة بحثية ضمن فعاليات المؤتمر الاول حول: السياسات الاستخدامية الموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية ذات الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2015، ص 3.

⁴ سلطان جاسم سلطان، محمد علي حميد، كاظم احمد جادة البطاط، قياس وتحليل أثر القطاع السياسي في النمو الاقتصادي، مجلة

الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد العدد: 16، المجلد: 4، 2005، ص 164 .

اختبارية أفضل وهو أدق من اختبار (ADF test) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغير، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبارين فإن الأفضل الاعتماد على نتائج اختبار (PP test) 1.

الفرع الثاني: إختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey-Fulle (ADF):

طور ديكي وفولر (1981) اختبار يسمى باختبار ديكي فولر المطور (ADF) وهو يحمل نفس خصائص DF، إلا أنه يختلف معه في طريقة التقدير فهو يقترح تعديل لاختبارات متباطئات إضافية للمتغير التابع من أجل التخلص من الارتباط الذاتي، وطول المتباطئات في النماذج الثلاث يتحدد بمعيار أكايك * Schwartz Bayesian Citerions * InformationCiterions « Akaike » إذ و شوارتز « يستخدم الفروقات ذات الفجوة الزمنية ∇Y_{t-j+1} ويتم إدراج عدد من الفروقات ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي، كما أنه يرتكز على فرضية $|\Phi| < 1$ ، ويعتمد في عملية التقدير على طريقة المربعات الصغرى².

الفرع الثالث: الاختبارات التشخيصية:

1. اختبار LM. Test:

ويعتمد هذا الاختبار على مضاعف لاغرانج، والذي بدوره يسمح باختبار وجود ارتباط ذاتي من الدرجة أكبر من الواحد، ولإجراء هذا الاختبار هناك ثلاث طرق نذكرها كالآتي:

- تقدير النموذج العام بطريقة المربعات الصغرى ثم حساب البواقي ε_t
- تقدير المعادلة الوسيطة التالية:

$$\beta_0 + \beta_{t_1} X_{t_1} + \beta_k X_{t_k} + P_1 \varepsilon_{t-1} + P_{t-2} + \dots + P_p \varepsilon_{t-p}$$

مع العلم أننا سنفقد p باستعمال هذه المعادلة، وبعد عملية التقدير نقوم بحساب معامل التحديد الخاص بهذه المعادلة R^2 ،

$$H_0 : P_1 = P_2 = \dots = P_p = 0$$

¹ العقاب محمد، محاضرات وتطبيقات في الإقتصاد بعنوان تحليل السلاسل الزمنية، جامعة زياد عاشور، الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجلفة، 2018/2017، ص 46.

² Regis Bourboynais, (2000), « Manuel Et Exercices Corrigés En Econométrie », 3 eme Edtion, DUNOD, Paris, P231.¹

إذ يتم لنا اختبار هذه الفرضية من خلال حساب احصائية LM والتي قيمتها تساوي $(n - p)R^2$ والتي تتبع التوزيع X^2 بدرجة حرية p ، فإذا حصلنا على قيمة LM أكبر من $X^2(p)$ فإننا نرفض فرضية العدم H_0 ¹.

2. اختبار Preushpagan-godfrey:

وقد تم تقديم هذا الاختبار عام 1989 وهو يقوم على كشف مشكلة عدم ثبات التباين الحد العشوائي

$$H_0 : \alpha_1 = \alpha_2 = \dots = \alpha_p = 0$$

وبمقارنة القيم المقدرة لمجموع مربعات الانحدار بإحصائية $X^2_{p,\alpha}$ فإذا كانت أقل تقبل فرضية القدم وبالتالي لا توجد مشكلة عدم ثبات التباين والعكس صحيح².

3. اختبار Ramsey Reset :

يعد هذا الاختبار من بين اختبارات الكشف والتشخيص عن الأخطاء وبالتالي تؤدي بدورها على التعرف على مدى ملاءمة تحديد أو تصميم النموذج ا فحسب Ramsey اعتبر أن للأخطاء مواصفات مختلفة كالمغيرات المحذوفة، عدم صحة المعادلة (العلاقة بين X و μ)، ويتم التأكد من ملاءمة تحديد النموذج من خلال حساب احصائية F حيث يتم قبول فرصة العدم والتي تنص على أن الدالة لا تعاني من مشكلة عدم التحديد في حالة ما إذا كانت احصائية F المحسوبة أقل من الجدولة وإذا كان العكس نرفض H_0 ونقبل بفرض البديل أي الدالة تعاني من مشكلة عدم التحديد³.

¹ Breusch, T. (1978), «< Testing for autocorrelation in dynamic linear models», Australian Economic Papers, Vol.17.

² Godfrey, L.G.(1978), «< Testing for higher order serial correlation in regression equation when the regression equation when the regressors contain lagged dependant variables», econometrica, Vol.46.

³ عماد الدين أحمد المصباح، تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سوريا باستخدام منحنى أرمي وأسلوب ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة القصيم السعودية، المجلد: 7 ، العدد: 8، 2013، ص: 50.

4. اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات ARDL-EcM:

يعتبر هذا الاختبار من الاختبارات البعدية أي التي تتم تطبيقها بعد تقدير صيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL، ويهدف الاختبار

إلى اختبار الاستقرار الهيكلي لمعاملات الأجلين القصير والطويل، وبطبق هذا الاختبار على بواقي النموذج وذلك بالإستعانة باختبارين هما¹:
. اختبار المجموع التراكمي للبواب المعادة:

(cumulative Sum of Recursive Residual (cusum))

. اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة:

(cumulative Sum of Squares of Recursive)

ويتحقق الاستقرار الهيكلي للمعاملات المقررة لصيغة تصحيح الخطأ لنموذج ARDL إذا وقع الشكل البياني لإحصاء كل من cusum و cusums داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5%.

أما إذا وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين خارج الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية 5% فتكون هذه المعاملات غير مستقرة².

5. اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدر (Jaraque-Bera Normality

test):

وذلك بهدف التأكد من أن المروج يأخذ شكل التوزيع المعتزل الطبيعي، وبالتالي، يتفق مع افتراضات طريقة المربعات الصغرى (ols) التي تم استخدامها، وذلك من خلال اختبار Jaraque-Bera³.

¹ Brown, RL, Durbin & J.M. Evans (1975), << Techniques for testing the constancy of Regression Relationships over time>> Journal of the Royal statistical society, series B, 37, p 140 192.

² مجدي البوريني، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة شمال افريقيا، جامعة حسينية بن بوعلي بالشلف، العدد، 06، 2007، ص: 163.

³ بوعزة زياد، رتيعة محمد، استخدام نموذج ARDL لقياس أثر المتغيرات الاقتصادية في التكوين الرأسمالي النابت، مجلة الاستراتيجية والتنمية، جامعة يحيى فارس - المدينة - المجلد: 09، العدد: 03، 2019، ص: 68.

المبحث الثالث: دراسة قياسية للمتغيرات.

المطلب الأول: عرض المتغيرات ودراسة خصائصها

الفرع الأول: توصيف نموذج الدراسة

قمنا بصياغة النموذج التالي: $\ln PIB_t = f(\ln G, \ln M_2, \ln Tch)$ ويمكن ترجمته اقتصادياً كما

يلي:

$$\ln PIB_t = \beta_0 + \beta_1 \ln G_t + \beta_2 \ln M_{2t} + \beta_3 \ln Tch_t + \varepsilon_t$$

هذه العلاقة الأخيرة يمكن بدورها تحويلها إلى الشكل التالي:

$$\Delta \ln PIB_t = \beta_0 + \beta_1 \sum_{t=1}^n \Delta G_{t-1} + \beta_2 \sum_{t=1}^n \Delta M_{2t-1} + \beta_4 \sum_{t=1}^n \Delta Tch_{t-1} + \beta_5 ECM_{t-1} + \varepsilon_t$$

PIB : يمثل الناتج المحلي الاجمالي ؛

G : يمثل الانفاق الحكومي؛

M2 : يمثل الكتلة النقدية؛

Tch : يمثل سعر الصرف ؛

الفرع الثاني: دراسة الاستقرارية (جذر الوحدة) لمتغيرات الدراسة

يوضح الجدولين أدناه نتائج اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF) وفيلبس وبيرون (PP) لجذور

الوحدة لمتغيرات الدراسة.

جدول 4: نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى

متغيرات الدراسة	اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF)			اختبار فيلبس وبيرون (PP)		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	دون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	دون حد ثابت واتجاه عام
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
ln PIB	0.8228	0.7208	0.8160	0.7806	0.5792	0.7969

InG	0.8864	0.4477	0.9420	0.8550	0.5386	0.9176
LnM2	0.9486	0.1963	0.9588	0.9196	0.1988	0.9328
lnTch	0.0000*	0.5279	0.9947	0.0000*	0.0002*	0.9696

* معنوية عند مستوى دلالة 1% ** معنوية عند مستوى دلالة 5% معنوية عند مستوى دلالة 10%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

جدول 5: نتائج اختبار جذر الوحدة عند الفرق الأول

متغيرات الدراسة	اختبار ديكي فولر الموسع (ADF)			اختبار فيليبس وبيرون (PP)		
	حد ثابت	حد ثابت واتجاه عام	دون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	دون حد ثابت واتجاه عام
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
InPIB	0.0002*	0.0012*	0.0000*	0.0002*	0.0012*	0.0000*
InG	0.0002*	0.0015*	0.0000*	0.0002*	0.0016*	0.0000*
LnM2	0.0001*	0.0010*	0.0979***	0.0001*	0.0011*	0.0000*

* معنوية عند مستوى دلالة 1% ** معنوية عند مستوى دلالة 5% *** معنوية عند مستوى دلالة 10%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد مخرجات البرنامج الاحصائي EViews 12

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة إلى استقرار السلاسل الزمنية (InG)، (InPIB)، (LnM2)، عند الفرق الأول، بينما كانت السلسلة الزمنية (lnTch) مستقرة عند المستوى. وبالتالي فإنه

لا يوجد أي متغير مستقر بعد أخذ مرشح الفروق من الدرجة الثانية، كما أن المتغير التابع غير مستقر عند المستوى، وهو ما يجعل من إمكانية الاستمرار في تقدير نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة محققة.

الفرع الثالث: تحديد عدد فترات الإبطاء المثلى لمتغيرات الدراسة

هناك عدة معايير إحصائية تستعمل لتحديد عدد فترات الإبطاء، ومن أبرزها: Akaike (AIC)، Schwarz–Bayesian (BIC)، Hannan–Quinn (HQ) informatin criteria. (Kozhan, 2010, p. 97) وفي النموذج المقدر فإن مدد الإبطاء الزمني هي (4، 3، 4، 4) بناء على قيم معيار Akaike تعطي أقل قيمة لهذا المعيار ويتم تحديدها تلقائياً في برنامج EViews 12، حيث تشير القيم (4)، (3)، (4) إلى عدد فترات الإبطاء لمتغيرات الدراسة وبحسب الترتيب (lnPIB)، (lnG)، (lnM2) و (lnTch). وتوضح بيانات الجدول (06) فترات الإبطاء المثلى لكل متغير.

جدول 6: فترات الإبطاء المثلى التي حددها معيار Akaike تلقائياً لنموذج (ARDL)

النموذج	فترات الإبطاء المثلى المختارة
lnPIB=f (lnG, lnM ₂ , lnTch)	(4; 3; 4; 4)

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

الفرع الرابع: اختبار حدود التكامل المشترك (Bounds Test)

وفيما يلي سوف نستخدم اختبار الحدود للتأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، وهنا نشير إلى أن منهج الحدود يقوم على اختبار الفرضية العدمية (H0) والتي تشير إلى عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، بينما تشير الفرضية البديلة (H1) إلى وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وهنا يتم مقارنة قيمة احصائية فيشر المحسوبة للمعلمات طويلة الأجل مع قيم احصائية فيشر الجدولية المناظرة عند مستويات المعنوية 1%، 5% و 10%، حيث نقبل الفرضية (H0) إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من قيم (F) الجدولية عند الحدود الدنيا، ونرفض الفرضية

(H0) إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيم (F) الجدولية عند الحدود العليا، في حين لا يمكن الحسم إذا كانت قيمة (F) المحسوبة تقع بين قيم (F) الجدولية الدنيا والعليا، ويوضح الجدول (07) نتائج الاختبار.

جدول 7: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود لنموذج ARDL

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.583382	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

تشير نتائج الاختبار إلى أن قيمة (F) المحسوبة (5.583382) أكبر من الحدود العليا الجدولية المناظرة عند مستويات المعنوية (1%، 2.5%، 5% و 10%)، وبالتالي سوف نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة.

المطلب الثاني: تقدير نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL)

الفرع الأول: تقدير العلاقة قصيرة الأجل في إطار نموذج تصحيح الخطأ

تتمثل العلاقة قصيرة الأجل في تقدير نموذج تصحيح الخطأ الذي يعبر عن المتغيرات بصيغة الفرق الأول، بالإضافة إلى معامل تصحيح الخطأ والذي يكون مبطاً لفترة زمنية واحدة باعتباره متغيراً تفسيرياً، وهنا نشير إلى أن معامل تصحيح الخطأ يقيس لنا سرعة تكيف الاختلالات التي تحدث في الأجل القصير إلى التوازن في الأجل الطويل، فالحصول على حد تصحيح الخطأ

بإشارة سالبة (-) ومعنوي يدل على تقارب النموذج الحركي في المدى القصير، بينما تشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن من جديد. وتظهر نتائج تقدير العلاقة قصيرة الأجل في الجدول رقم (08).

جدول 8 : تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأمد لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPIB_PER(-1))	0.066546	0.135151	0.492380	0.6342
D(LNPIB_PER(-2))	-0.558352	0.159528	-3.500031	0.0067
D(LNPIB_PER(-3))	-0.414992	0.148406	-2.796330	0.0208
D(LNG)	-0.011128	0.164570	-0.067618	0.9476
D(LNG(-1))	-0.323948	0.188164	-1.721622	0.1192
D(LNG(-2))	0.458673	0.163904	2.798426	0.0208
D(LNM2)	-0.024706	0.144296	-0.171219	0.8678
D(LNM2(-1))	0.065929	0.165454	0.398476	0.6996
D(LNM2(-2))	-0.421437	0.153033	-2.753902	0.0223
D(LNM2(-3))	-0.587716	0.169280	-3.471849	0.0070
D(LNTCH)	-1.859049	0.317447	-5.856247	0.0002
D(LNTCH(-1))	-0.226585	0.276240	-0.820247	0.4333
D(LNTCH(-2))	-0.692517	0.278876	-2.483242	0.0348
D(LNTCH(-3))	-1.199258	0.289833	-4.137763	0.0025
CointEq(-1)*	-0.725011	0.114172	-6.350152	0.0001

$$EC = LNPIB_{per} - (0.0107 * LNG + 0.5405 * LNM2 - 0.9493 * LNTCH - 1.0886)$$

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12.

نلاحظ من خلال الجدول في العلاقة قصيرة الأجل ان معظم المتغيرات معنوية احصائيا عند مستوى معنوية 5% مما يدل على أن هناك تأثير المتغيرات على الناتج المحلي في المدى القصير باستثناء نمو الناتج المحلي خلال الفترة (t-0)، الانفاق الحكومي خلال الفترة (t-0) و (t-1) وسعر الصرف خلال الفترة (t-1) التي كانت غير معنوية عند مستوى معنوية 5% مما يعني ضعف اثرها على النمو الاقتصادي في الاجل القصير. كما اظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ إن معامل تصحيح الخطأ يكشف عن بطء عودة المتغيرات الى حالة التوازن، ويجب ان يكون هذا المعامل معنوي وسالب الاشارة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، وتشير القيمة المطلقة لمعامل تصحيح الخطأ السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك وسرعة تصحيح الخطأ ذات معنوية احصائية عند مستوى 1% أما بالنسبة لمعامل تصحيح الخطأ فقد جاءت قيمته سالبة (-0.725011) وهي الإشارة التي تكشف عن وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة، كما أنها ذات معنوية إحصائية قوية (0.0001)، وهذا دليل على أن النموذج يتضمن آلية العودة إلى التوازن من جديد، وأن استعادة الحالة التوازنية تتم بسرعة تقدر بسنة واحدة (01) وأربعة أشهر (04) وستة عشرة (16) يوما.

الفرع الثاني: تقدير العلاقة طويلة الأجل

جدول 9: نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
lnG	0.010652	0.251582	0.042339	0.9672
lnM2	0.540476	0.183433	2.946452	0.0163
lnTCH	-0.949274	0.342268	-2.773483	0.0216
C	-1.088590	3.129641	-0.347832	0.7360

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

يؤثر الانفاق الحكومي G بشكل إيجابي وغير معنوي في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل حيث ارتفاع بنسبة 1% من الانفاق الحكومي يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.9672 وهذا ما يؤكد وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة، وهذا يفسر بان حجم الانفاق الحكومي له تأثير في الاجل الطويل باعتبار أنه موجه للاستثمار في البنى التحتية والهياكل القاعدية والتي لا تظهر نتائجها الا بعد انتهاء المشاريع وانطلاقها في عملية الإنتاج وبالتالي يؤدي الى الزيادة في الناتج المحلي.

تؤثر الكتلة النقدية M2 بشكل إيجابي ومعنوي في نمو الناتج المحلي الإجمالي طويل الأجل، حيث ارتفاع 1% من الكتلة النقدية يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.0163، حيث ان الزيادة في عرض النقود تؤدي الى زيادة الانفاق وتشجيع الاستثمار وبالتالي زيادة الناتج المحلي. يؤثر سعر الصرف بشكل سالب ومعنوي في نمو الناتج المحلي في الأجل الطويل، حيث ارتفاع بنسبة 1% من سعر الصرف يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 0.0216، وهذا ما يدل على وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يتنافى مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث ان الارتفاع في سعر الصرف يؤدي الى إبطاء النمو الاقتصادي، اي إن انخفاضه بدون ان يكون مفرط سيقود الى تسارع النمو الاقتصادي، اي إن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يساهم في زيادة الصادرات.

الفرع الثالث: اختبارات التشخيص

يوضح الجدول أدناه نتائج الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر، حيث يشير اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM إلى أن النموذج المقدر لا يعاني من مشكلة الارتباط التسلسلي، ويشير اختبار Heteroskedasticity Test: ARCH إلى ثبات حد الخطأ العشوائي، ويشير اختبار Ramsey RESET إلى أن الشكل الدالي للنموذج المقدر سليم، بينما يشير اختبار Jarque-Bera إلى أن البواقي موزعة توزيعاً طبيعياً.

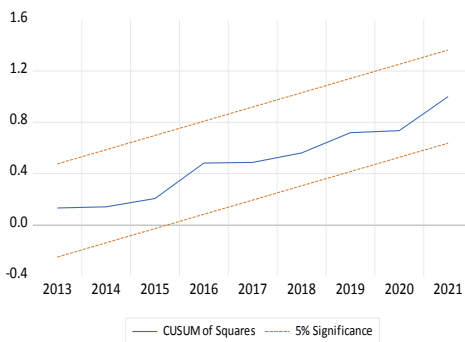
جدول 10: نتائج الاختبارات التشخيصية

الاختبارات التشخيصية	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	F=2.599301 (p-value=0.1431)
Heteroskedasticity Test: ARCH	F=0.955303 (p-value=0.3377)
Ramsey RESET Test	F=0.384257 (p-value=0.5526)
Jarque-Bera	$\chi^2=0.647965$ (pvalue=0.723263)

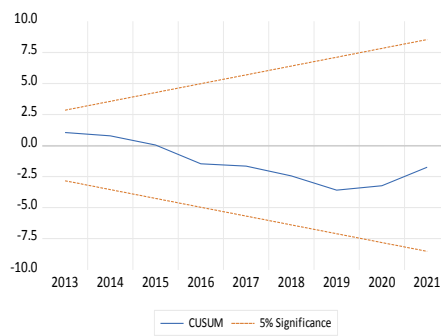
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

الفرع الرابع: اختبار السكون للنموذج المقدر (Stability Test)

الشكل 6: المجموع التراكمي للبواقي المعادة



الشكل 5: المجموع التراكمي لمربعات



البواقي المعادة

يظهر وأن الرسمين البيانيين للمجموع التراكمي للبواقي المعادة والمجموع التراكمي لمربعات البواقي المعادة يقعان داخل إطار الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5% وهو ما يدل على استقرار المعلمات قصيرة وطويلة الأجل للنموذج المقدر، بمعنى أن نتائج الأجل الطويل منسجمة مع نتائج الأجل القصير؛

خلاصة الفصل الثاني

تعرضنا خلال هذا الفصل انا معرفة التطورات التاريخية لمتغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2021) ثم قمنا بتحليلها باستخدام منهج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة (ARDL) ، الذي وصف لنا متغيرات الدراسة وحلل لنا تطور السلاسل عبر الزمن حيث تم التوصل إلى نتيجة مفادها أن هناك بعض المتغيرات تؤثر سلبا وإيجابا في الجزائر في الأجلين القصير والطويل.

الخاتمة

الخاتمة

كان الهدف من هذه الدراسة هو قياس وتحليل أثر السياستين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2021) في الأجل الطويل والقصير، حيث تعتبر السياستين المالية والنقدية من أهم السياسات الاقتصادية الأكثر تأثيراً على النشاط الاقتصادي وذلك لفعالية وأهمية الأدوات المستخدمة في معالجة الاختلالات على التوازن من أجل تحقيق والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL).

حيث تطرقنا في الجانب النظري إلى الإطار المفاهيمي لكل من السياستين المالية والنقدية والنمو الاقتصادي وتوصلنا إلى أنه توجد علاقة فاعلية وتبادلية بين السياستين المالية والنقدية لتحقيق النمو الاقتصادي نظراً للارتباط الوثيق بينهما في تنفيذ الأهداف الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي وأن أي تعارض ينشأ بين هاتين السياستين قد يؤدي إلى نقصان درجة مصداقيتها. وفي آخر الفصل، اطلعنا على بعض الدراسات الأجنبية والعربية والمحلية التي تتناول نفس موضوع دراستنا

أما الفصل الثاني التطبيقي فتطرقنا لما معرفة التطورات التاريخية لمتغيرات الدراسة في الجزائر خلال الفترة (1990-2021) ثم قمنا بتحليلها باستخدام نموذج الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة (ARDL) الذي وصف لنا متغيرات الدراسة ويحلل لنا تطور السلاسل عبر الزمن.

نتائج الدراسة

من خلال الدراسة نستخلص مجموعة من النتائج تتمثل في:

- من خلال التطرق إلى مفهوم السياسة المالية وأدواتها وأهدافها وتطورها عبر مختلف المراحل والمدارس الاقتصادية، اتضح لنا أن للسياسة المالية مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة، وقد شهدت تطورات جوهرية وأصبحت أداة الدولة للتوجيه والإشراف على النشاط الاقتصادي والحيلولة دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به من حين آخر.
- معظم المتغيرات في العلاقة قصيرة الأجل معنوية احصائياً عند مستوى معنوية 5% مما يدل على أن هناك تأثير المتغيرات على الناتج المحلي في المدى القصير.

- إن معامل تصحيح الخطأ يكشف عن بطء عودة المتغيرات الى حالة التوازن، ويجب ان يكون هذا المعامل معنوي وسالب الاشارة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.
- القيمة المطلقة لعامل تصحيح الخطأ السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك وسرعة تصحيح الخطأ ذات معنوية احصائية
- يؤثر الانفاق الحكومي G بشكل إيجابي وغير معنوي في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل حيث ارتفاع بنسبة 1% من الانفاق الحكومي يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.9672 وهذا ما يؤكد وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة.
- تؤثر الكتلة النقدية M2 بشكل إيجابي ومعنوي في نمو الناتج المحلي الإجمالي طويل الأجل، حيث ارتفاع 1% من الكتلة النقدية يؤدي الى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بـ 0.0163، حيث ان الزيادة في عرض النقود تؤدي الى زيادة الانفاق وتشجيع الاستثمار وبالتالي زيادة الناتج المحلي.
- يؤثر سعر الصرف بشكل سالب ومعنوي في نمو الناتج المحلي في الأجل الطويل، حيث ارتفاع بنسبة 1% من سعر الصرف يؤدي الى انخفاض النمو الاقتصادي بـ 0.0216، وهذا ما يدل على وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي وهذا ما يتنافى مع منطق النظرية الاقتصادية، حيث ان الارتفاع في سعر الصرف يؤدي الى إبطاء النمو الاقتصادي، اي إن انخفاضه بدون ان يكون مفرط سيقود الى تسارع النمو الاقتصادي، اي إن انخفاض سعر الصرف الحقيقي يساهم في زيادة الصادرات.
- هناك علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وهو ما يشير إلى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين عرض النقود والناتج المحلي الاجمالي خلال فترة الدراسة، حسب ما أوضحه نموذج تصحيح الخطأ مما يؤكد فرضية الدراسة.
- عدم استقرارية كل متغيرات الدراسة عند المستوى مع استقرارها عند الفرق الأول وهذا راجع إلى التقلبات الناجمة عن الاصلاحات التي تقوم بها الدولة.
- وجود تكامل مشترك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة مستوى معنوية 5%.

- توصلنا أخيراً من خلال الدراسات السابقة (المحلية، العربية، الأجنبية) الى القيمة المضافة لموضوع الدراسة وهي أن موضوعنا استكمال لها في تناول موضوع أثر السياسيين المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2021) واختلفت مع العديد من الدراسات من حيث المنهج المستخدم ومن حيث فترة الدراسة.
- وأخيراً أكدت نتائج الاختبارات القياسية خلو النموذج المقدر من مشكلات الاقتصاد القياسي، أي جودة النموذج وبالتالي الاعتماد على نتائجه.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: توجد علاقة ايجابية ومعنوية بين مؤشر الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2021) صحيحة. من خلال دراستنا، وجدنا أن هناك علاقة طردية بين مؤشر الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي، أي كلما ارتفع مؤشر الكتلة النقدية بنسبة 1% يؤدي إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0,0163 في الأجل الطويل.

الفرضية الثانية: توجد علاقة سلبية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990 - 2021) صحيحة. فمن خلال دراستنا وجدنا أن هناك علاقة عكسية بين مؤشر سعر الصرف والنمو الاقتصادي أي كلما ارتفع مؤشر سعر الصرف بنسبة 1% يؤدي إلى انخفاض معدل النمو الاقتصادي بنسبة 0,0216 في الأجل الطويل.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة ايجابية ومعنوية بين مؤشر الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2021) خاطئة، فمن خلال دراستنا وجدنا أن هناك علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي ولا توجد علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين معدل النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي أي ليس لها تأثير على النمو الاقتصادي.

التوصيات والمقترحات

على ضوء النتائج المتوصل إليها خلال هذه الدراسة ارتأينا أن تقدم بعض الاقتراحات التي تراها مناسبة:

- العمل على التنسيق الدائم بين السياسات النقدية والمالية وذلك لتحقيق الأهداف المتمثلة في الرفع من معدلات النمو الاقتصادي وضع نظام صرف فعال يتماشى مع السياسة النقدية.
- العمل على توسيع قاعدة إنتاجية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال توفير مناخ لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.
- إعادة توجيه الانفاق العام نحو القطاعات التي تشجع الإنتاجية وتمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة.
- تقليل الحد من الاعتماد على أساليب التمويل الخارجية والتركيز على وسائل التمويل الداخلية، وذلك لكون مصادر التمويل الخارجية عادة ما تتذبذب بصورة كبيرة مسببة صدمات خارجية تؤثر على فعالية أدوات كل من السياسة المالية والنقدية.
- التركيز أكثر على السياسة النقدية في معالجة التقلبات والاختلالات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري، وهذا نظرا لفعاليتها مقارنة بالسياسة المالية.

آفاق البحث

بعد عرض أهم النتائج المتوصل إليها وتقديم جملة من الاقتراحات مستوحاة من عمق هذه الدراسة تبين أن هناك بعض الجوانب لا تزال في حاجة إلى دراسة وهي مكملة لما تم تناوله في هذا البحث يمكن حصرها في النقاط التالية:

- دراسة قياسية تشمل على الاستقرار الاقتصادي بدلا من النمو الاقتصادي.
- دراسة قياسية في الأجل القصير والطويل بيت النمو الاقتصادي والعوامل المؤثرة فيه في الجزائر باستخدام النماذج تصحيح الخطأ VECM.
- يمكن توسيع دراسة قياسية بمقارنة الجزائر ببعض الدول الأجنبية.

المراجع

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية

✓ الكتب

حزبي محمود موسى عليقات مبادئ الاقتصاد، التحليل الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2006.

عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.

مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل 27، الأردن.

محمد شيخي: طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، الطبعة الاولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2018.

محمد صالح تركي القرشي، "علم الاقتصاد والتنمية" إثراء للنشر والتوزيع الأردن، الطبعة الأولى 2010.
محمد عزيز، محمد عبد الجليل أبو سنيّة، مبادئ الاقتصاد، منشورات جامعة قار يونس، طبعة 09، ليبيا، 2008.

محمود حسين الوادي وزكرياء احمد عزام، مبادئ المالية العامة، دار المسيرة، الاردن، الطبعة الأولى، 2007.

✓ الأطروحات والمذكرات

أ- الأطروحات

بلوافي محمد أثر السياسة النقدية والمالية على النمو الاقتصادي حالة الجزائر (1970-2011)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

بهاء الدين طويل، دور السياسات المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (1990-2010)، اطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر (2015-2016).

حدادي عبد اللطيف، دور السياسة النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية دراسة حالة الجزائر (2000 - 2014) أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة جيلالي اليابس - سيدي بلعباس، الجزائر، 2016-2017.

جمال بن دعاس، التكامل الوظيفي بين السياستين النقدية والمالية، "دراسة مقارنة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الإسلامية، جامعه الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2009-2010.

ضيف احمد، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي المستديم في الجزائر (1989-2012)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، 2014-2015.

كبداني سيد أحمد، أثر النمو الاقتصادي على عدالة توزيع الدخل في الجزائر مقارنة بالدول العربية دراسة تحليلية وقياسية أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان - الجزائر 2017-2013.

كفية قسيميوري، اثر السياسة المالية على المؤشرات الداخلية للاستقرار الاقتصادي (النمو الاقتصادي، التضخم والبطالة) دراسة تحليلية قياسية لحالة الجزائر خلال الفترة (1992-2018) اطروحة مقدمة ل نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خير، بسكرة، الجزائر، 2020-2021.

مسغوني سهام، التكامل بين السياستين المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل تقلبات سعر النفط، دراسة مقارنة الجزائر ببعض الدول العربية للفترة (1990-2018)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (LMD) في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2020-2021.

مناصرية خولة، أثر السياسة المالية على أداء سوق الأوراق المالية، دراسة حالة الاردن (خلال الفترة 1990_2014)، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر 2015-2016.

ب- المذكرات

بودخدخ كريم، أثر سياسة الانفاق العام على النمو الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر 2009.2001، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة دالي ابراهيم، الجزائر، 2009-2010.

رسول حميد، العولمة وضرورة تفعيل السياسة النقدية في الجزائر، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2007-2008.

معط الله امال، أثر السياسة المالية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2002)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص الاقتصاد الكلي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014-2015.

✓ المجالات والدوريات

اقاسم قادة، وعبان شهرزاد، الآثار الطويلة والقصيرة الأجل للسياستين النقدية و الميزانية على النمو الاقتصادي في الجزائر، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية، بدون مجلد، العدد: 07، 2016.

العقاب محمد، محاضرات و تطبيقات في الإقتصاد بعنوان تحليل السلاسل الزمنية، جامعة زياد عاشور، الجلفة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجلفة، 2017/2018.

- بن مريم محمد، دور الاستقلال السياسي كعامل اساسي الى جانب المتغيرات الاقتصادية الكلية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر، دراسة قياسية باستخدام نموذجي الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة خلال الفترة 1987 الى 2016، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعه شلف، الجزائر، 2018.
- بوسيكى حليلة، عيساني العارم اثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر (2000-2018)، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات المجلد : 05، العدد : 02، المدرسة العليا للتجارة، القليعة (الجزائر) 2013/2012.
- بوعزة زياد، رتيعة محمد، استخدام نموذج ARDL لقياس اثر المتغيرات الاقتصادية في تكوين الرأسمالي الثابت، مجله الاستراتيجية والتنمية، جامعة يحيى فارس، المدينة، الجزائر، المجلد: 09، العدد: 03، 2019.
- بوقفطان سمية، العجاج فاطمة الزهراء، دراسة قياسية لأثر السياسة المالية والنقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة (2019, 1990) المجلة المتوسطة للقانون الاقتصاد، المجلد: 07 العدد: 01، 2022.
- ساطور رشيد، دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة علاقات وروابط، مجلة التراث، جامعة الجلفة، الجزائر العدد: 10، 2013.
- سلطان جاسم سلطان، محمد علي حميد، كاظم احمد جادة البطاط، قياس وتحليل أثر القطاع السياسي في النمو الاقتصادي، مجلة الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، كلية الإدارة والاقتصاد العدد: 16، المجلد: 4، 2005.
- عطا الله بوتلجة، عبد الناصر مسعود، الانفاق الحكومي والاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام التكامل المشترك، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، الجزائر، العدد 19، 2014.
- علام اسماء، علام فاطمة، واقع السياسة النقدية خلال الفترة (2010-2017) مجلة التمكين الاجتماعي، المجلد: 02، العدد: 03، جامعة ابو بكر بلقايد (الجزائر) 2020.
- عماد الدين أحمد المصباح، تقدير الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي في سوريا باستخدام منحنى أرمني وأسلوب ARDL، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة القصيم السعودية، المجلد: 7، العدد: 8، 2013.
- مجدي البوريني، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري، مجلة شمال افريقيا، جامعة حسبية بن بوعلي بالشلف، العدد، 06، 2007.
- مجلة عبد الحميد البخاري التنمية والتخطيط الاقتصادي نظريات النمو الاقتصادية.

✓ الملتقيات

أ- الملتقيات الوطنية

جلولي نسيم، مقران محمد، الملتقى الوطني الثاني حول تطبيقات القياس الاقتصادي والنماذج المالية حول منهجية الانحدار الذاتي ذي الفجوات الزمنية المتباطئة الموزعة كإحدى تطبيقات القياس الاقتصادي، المركز الجامعي بالحاج بوشعيب عين تموشنت، الجزائر، 14 نوفمبر 2019.

عمار زهير، توقعات أثر مسعى النفط على الواردات الجزائرية في المدى القصير والطويل، ورقة بحثية ضمن فعاليات المؤتمر الاول حول: السياسات الاستخدامية الموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية ذات الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، 2015.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

Breusch, T. (1978), «< Testing for autocorrelation in dynamic linear models», Australian Economic Papers, Vol.17

Brown, RL, Durbin & J.M. Evans (1975), << Techniques for testing the constancy of Regression Relationships over time>> Journal of the Royal statistical society, series B, 37.

Godfrey, L.G.(1978), << Testing for higher order serial correlation in regression equation when the regression equation when the regressors contain lagged dependant variables», econometrica, Vol.46.

Regis Bourboynais, (2000), « Manuel Et Exercices Corrigés En Econométrie », 3 eme Edtion, DUNOD, Paris, P231.1 212.

الملاحق

ملحق 1 : تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة (1990-2021)

Time	G	PIB per	TCH	M2
1990	9969299559.029	2431.554	8.958	38328104939.994
1991	6728775736.349	1749.284	18.473	22451537116.533
1992	7689102193.157	1794.621	21.836	24933756485.819
1993	8652668500.004	1825.876	23.345	25023473575.094
1994	7604432750.973	1522.825	35.059	19280003422.850
1995	7001282048.646	1466.546	47.663	15523564548.379
1996	7404714878.290	1619.533	54.749	15493461969.099
1997	7967795862.915	1634.467	57.707	17383173359.350
1998	8573519956.077	1610.302	58.739	20420436166.772
1999	8165420682.880	1602.864	66.574	20530102637.821
2000	7442697163.692	1780.376	75.260	20727054815.453
2001	8088572168.620	1754.583	77.215	31121796171.499
2002	8790545908.167	1794.811	79.682	35602494020.069
2003	10046150268.105	2117.048	77.395	42631429927.011
2004	11752555488.020	2624.795	72.061	50572620930.023
2005	11816632390.009	3131.329	73.276	55549238028.674
2006	13144012245.583	3500.135	72.647	67037851642.882
2007	15716052554.104	3971.803	69.292	86511761997.426
2008	22583573335.315	4946.564	64.583	107706196905.810
2009	22153114908.448	3898.480	72.647	100384799770.513
2010	27770783480.763	4495.920	74.386	111321222621.869
2011	41338869092.749	5473.281	72.938	136132075917.501
2012	42476677930.252	5610.731	77.536	142064779850.624
2013	40138242675.926	5519.778	79.368	150456700484.600
2014	41759275990.022	5516.231	80.579	169571621591.869
2015	35785706624.399	4197.421	100.691	136104090493.163
2016	33430915242.715	3967.199	109.443	126241940582.017
2017	32234084867.490	4134.937	110.973	134935832842.577
2018	30185996167.892	4171.795	116.594	142689512391.587
2019	31506381039.198	4022.150	119.354	138334195171.510
2020	30168769049.227	3337.253	126.777	139931017057.369
2021	28728517655.282	3690.628	135.064	157334691760.028

ملحق 2: نتائج اختبار جذر الوحدة عند المستوى

متغيرات الدراسة	اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF)			اختبار فيلبس وبيرون (PP)		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	دون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	دون حد ثابت واتجاه عام
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
lnPIB	0.8228	0.7208	0.8160	0.7806	0.5792	0.7969
lnG	0.8864	0.4477	0.9420	0.8550	0.5386	0.9176
lnM2	0.9486	0.1963	0.9588	0.9196	0.1988	0.9328
lnTch	0.0000*	0.5279	0.9947	0.0000*	0.0002*	0.9696

ملحق 3: نتائج اختبار جذر الوحدة عند الفرق الأول

متغيرات الدراسة	اختبار ديكي فوللر الموسع (ADF)			اختبار فيلبس وبيرون (PP)		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	دون حد ثابت واتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	دون حد ثابت واتجاه عام
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
lnPIB	0.0002*	0.0012*	0.0000*	0.0002*	0.0012*	0.0000*
lnG	0.0002*	0.0015*	0.0000*	0.0002*	0.0016*	0.0000*
lnM2	0.0001*	0.0010*	0.0979***	0.0001*	0.0011*	0.0000*

ملحق 4: فترات الإبطاء المثلى التي حددها معيار Akaike تلقائياً لنموذج (ARDL)

النموذج	فترات الإبطاء المثلى المختارة
$\ln\text{PIB} = f(\ln G, \ln M_2, \ln TCh)$	(4; 3; 4; 4)

ملحق 5: نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود لنموذج ARDL

Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	5.583382	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66

1

ملحق 6: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأمد لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LNPIB_PER(-1))	0.066546	0.135151	0.492380	0.6342
D(LNPIB_PER(-2))	-0.558352	0.159528	-3.500031	0.0067
D(LNPIB_PER(-3))	-0.414992	0.148406	-2.796330	0.0208
D(LNG)	-0.011128	0.164570	-0.067618	0.9476
D(LNG(-1))	-0.323948	0.188164	-1.721622	0.1192
D(LNG(-2))	0.458673	0.163904	2.798426	0.0208
D(LNM2)	-0.024706	0.144296	-0.171219	0.8678
D(LNM2(-1))	0.065929	0.165454	0.398476	0.6996

D(LNM2(-2))	-0.421437	0.153033	-2.753902	0.0223
D(LNM2(-3))	-0.587716	0.169280	-3.471849	0.0070
D(LNTCH)	-1.859049	0.317447	-5.856247	0.0002
D(LNTCH(-1))	-0.226585	0.276240	-0.820247	0.4333
D(LNTCH(-2))	-0.692517	0.278876	-2.483242	0.0348
D(LNTCH(-3))	-1.199258	0.289833	-4.137763	0.0025
CointEq(-1)*	-0.725011	0.114172	-6.350152	0.0001

$$EC = LNPIB_{per} - (0.0107 * LNG + 0.5405 * LNM2 - 0.9493 * LNTCH - 1.0886)$$

ملحق 7 : نتائج تقدير العلاقة طويلة الأجل لنموذج ARDL

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
lnG	0.010652	0.251582	0.042339	0.9672
lnM2	0.540476	0.183433	2.946452	0.0163
lnTCH	-0.949274	0.342268	-2.773483	0.0216
C	-1.088590	3.129641	-0.347832	0.7360

ملحق 8 : نتائج الاختبارات التشخيصية

الاختبارات التشخيصية	
Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test	F=2.599301 (p-value=0.1431)
Heteroskedasticity Test: ARCH	F=0.955303 (p-value=0.3377)
Ramsey RESET Test	F=0.384257 (p-value=0.5526)
Jarque-Bera	$\chi^2=0.647965$ (pvalue=0.723263)